

قلق إسرائيلي متعاظم على

الصادرات من جراء تراجع النمو

العالمي وارتفاع قيمة الشيكل

صفحة (٤)ة

هدوء في حزب العمل

ولا تلوح أي عواصف

في الأفق!

صفحة (٧)ة

الاسرائيلي المنتهز

الثلاثاء ٢٩/١٠/٢٠١٩ الموافق ١ ربيع الأول ١٤٤١هـ العدد ٤٣٩ السنة السابعة عشرة

الاسرائيلي المنتهز

ملحق نصف شهري يصدر عن



مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

نتيهاه وغانتس يتمترسان بموقفيهما في انتظار «حل سحري» لمنع انتخابات ثالثة!

مسألة من يتراأس الحكومة أولاً ما تزال عالققة* الليكود يصير على التفاوض بإسم ٥ كتل تضم ٥٥ نائباً *استيعاب الليكود وكل حلفائه في الحكومة سيجعل «أزرق أبيض» أقلية في حكومة حتى لو ترأسها غانتس أولاً سيتنازل فيها عن الكثير من أجندته في موضوع الدين والدولة



(الغب)

غانتس واستلام تكليف عصي على الترجمة.

دون استثناء، وفي حكومة كهذه ستجد كتلة «أزرق أبيض» نفسها أقلية داخل الحكومة، حتى لو كان غانتس رئيسها، لأن حكومة كهذه ربما تضم كتلة حزب العمل، ولكن من شبه المؤكد أن ليبرمان سيختار البقاء خارجها، وكذا النسبة لكتلة «المعسكر الديمقراطي» التي تضم حزب ميرتس. عدا هذا، فإنه حسب تصريحات سابقة، لدى «أزرق أبيض» تحفظات من مشاركة كتلة اليمين الأشد تطرفاً، «البيت اليهودي- الاتحاد الوطني»، ولها ٤ مقاعد من بينها النائب بتسلئيل سموتريتش، الذي يتولى حالياً وزارة المواصلات. كما أن الليكود ملتزم لموشيه فيغلين بتولي حقيبة وزارية، مقابل انسحابه من المنافسة في انتخابات أيلول، وهذا أيضا سيكون عائفا أمام «أزرق أبيض».

ويقف في خلفية التمسك بالمواقف الاعتقاد السائد لدى جميع الكتل البرلمانية، وبشكل خاص الكتلتين الأكبرين الليكود و«أزرق أبيض»، أنه في كل الأحوال ستكون هناك انتخابات برلمانية قريبة، إما في حال فشل غانتس بتشكيل الحكومة، أو حتى لو قامت حكومة في أي معادلة كانت، نظراً إلى أن حكومة كهذه تملأها التناقضات ولن تعمر طويلاً، وستتفكك الحلبة السياسية أمام انتخابات برلمانية أخرى، وحينها سيكون كل واحد من الأحزاب أمام مسألة الجمهور حول أدائه في حكومة كهذه.

كما أن من مسببات تفكيك حكومة كهذه صدور قرار بتوجيه لوائح اتهام ضد ننتيهاه بمستوى يفرض عليه التخلي عن حقيبة الوزارية إذا كان يتولى وزارة، أو إقصاء نفسه عن صلاحية رئاسة الحكومة في حال كان رئيساً للحكومة حينها. وهو قرار من المتوقع أن يصدر في النصف الأول من العام المقبل، إن لم يكن أبعد من هذا، وفي حال اضطر ننتيهاه للنزول عن المسرح السياسي، فإن حزبه سيشهد انتخابات داخلية لرئاسة الحزب، ولن تمر لانتخابات كهذه من دون لاقبل داخلية، بسبب غياب شخصية بارزة بمكانة ننتيهاه.

وصعدت كتلتا الحريديم في الأيام الأخيرة من موقفهما فيما يتعلق بقوانين ونظمة الإكراه الديني، إذ طرحنا شرطاً جديداً للانضمام للحكومة، إذا ما تشكلت برئاسة غانتس، وهو سن قانون من شأنه أن يلغي مبادرة بلدية تل أبيب التي أعلنت عنها في الأسابيع الأخيرة، لتسيير حافلات ركاب مجانية في أيام السبت، من أحياء بعيدة وخاصة فقيرة، نحو مراكز الترفيه. ويشكل هذا الشرط عبوة ناسفة أخرى في الطريق لتشكيل الحكومة، وفي حال رضخ لها «أزرق أبيض»، فإنه سيدفع ثمناً سياسياً انتخابياً كبيراً في الانتخابات المقبلة.

وكانت بلدية تل أبيب قد أعلنت في مطلع الشهر الجاري أنها ستنشر في الأسابيع القليلة المقبلة مناقصة لتسيير حافلات للمواصلات العامة، في أيام السبت والأعياد اليهودية، في تحد واضح لقوانين الإكراه الديني، التي تمنع المواصلات العامة في المدن والبلدات اليهودية في تلك الأيام، ومن أجل تجاوز عقبة القوانين، فإن الحافلات ستعمل مجاناً كي لا يتكون مناصلة لتعليمات وزارة المواصلات، كما شرعت بلدية تل أبيب بالتفاوض مع المدن المتشابهة مع المدينة من أجل توسيع نطاق هذه الحافلات. وأمام هذا المشهد، الذي يظهر وكأن كل الأبواب مسدودة، نقلت الإذاعة الإسرائيلية العامة عن مسؤولين كبار في «أزرق أبيض» قولهم إنهم شرعوا في إعداد اقتراح حل وسط جديد لبدء محادثات مع الليكود، وقالوا إنه بموجب الاقتراح سيتم إقامة حكومة من دون كتلتى الحريديم، في المرحلة الأولى، إلى حين إنهاء كل ما يتعلق بعلاقة الدين بالدولة، وبضمن ذلك قانون الخدمة العسكرية، وقوانين تتعلق بفتح المحال التجارية وحركة المواصلات العامة أيام السبت.

وما يطره مسؤولو «أزرق أبيض»، جاء سابقاً على لسان ليبرمان، وهذا اقتراح سيكون مرفوضاً كلياً من ننتيهاه الذي يريد الحفاظ على دعم الحريديم له، من ناحيته أعلن الليكود أنه يصير على دخول الحكومة سوية مع كافة شركائه

أفادت آخر الأنباء المتعلقة بمسألة تأليف الحكومة الإسرائيلية الجديدة أن كلا من المكلف بتأليفها بني غانتس، رئيس تحالف «أزرق أبيض»، ورئيس الحكومة الانتقالية بنيامين نتنياهو، متمترسان في موقفيهما بشأن شكل الحكومة المقبلة، في أول لقاء جمعهما للتفاوض مساء الأحد، وكذا الأمر في اجتماع وفدي الكتلتين الأول، الذي سبق لقاء غانتس ونتنياهو.

وفي حال لم يتم العثور على «حل سحري» يزيل غالبية العقبات، وهي كثيرة، فإن الانتخابات الثالثة ستكون واردة، وهذا ما سيظهر بعد ثلاثة أسابيع، مع انتهاء المهلة الزمنية التي يمنحها القانون لتشكيل الحكومة. وترى كتلة «أزرق أبيض» أن خيار الحكومة الضيقة، المدعومة خارجياً من القائمة المشتركة، ليس وارداً على الإطلاق، وهذا هو أيضاً موقف الشريك الافتراضي في حكومة كهذه، أفيغدور ليبرمان، زعيم «يسرائيل بيتينو»، كما أن الأمر يشهد معارضة واسعة داخل القائمة المشتركة، إذ أن ملامح حكومة كهذه تضم ليبرمان وجناحاً يمينياً استيطانياً متشدداً في داخل «أزرق أبيض» ستسقط الفكرة كلياً عن جدول أعمال القائمة.

وقال عضو الكنيست من كتلة «أزرق أبيض» حيلي طروفير للإذاعة الإسرائيلية العامة إنه يرفض تشكيل حكومة ضيقة برئاسة غانتس، وتعتمد على دعم خارجي من القائمة المشتركة، واستبعد إمكان حدوث ذلك، واعتبر خيار الحكومة الضيقة من «الدعايات الإعلامية لنتنياهو»، وأشار إلى أن «أزرق أبيض» يقول دائماً إن حكومة الوحدة الوطنية ستشكلها أحزاب تقبل بـ«إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية».

وأضاف طروفير أنه من أجل تغيير شيء ما يحتاج الليكود إلى تغيير خطه، وفي الوقت الحالي يرسخ الليكود بناء كتل وجدران في وجه الحكومة، وأضاف أنه ليس سرا أن «أزرق أبيض»، لا يمتلك حلاً سحرياً، وأكد أن «ما لدينا هو جهد حقيقي».

كما ترفض كتلة «أزرق أبيض» أن يتولى ننتيهاه رئاسة الحكومة أولاً، وأعلنت الكتلة أيضاً رفضها للمسار الذي طرحه رئيس الدولة رؤوفين ريفلين، قبل خمسة أسابيع، وبموجبه إذا تم توجيه لوائح اتهام لنتنياهو، وهو رئيس حكومة في الدورة الأولى، فإنه يسلم كافة صلاحياته لغانتس كذلك فإن العقبة الأكبر التي تقف أمام «أزرق أبيض» ورئيسه غانتس هي تماسك التحالف بين الليكود والكتل الأربع الشريكة الفورية له، وتضم كلها مجتمعة ٥٥ نائباً، وهي كتلتا الحريديم شاس ولها ٩ نواب، ويهدوت هتوراة ولها ٧ نواب، وكتلتا اليمين الاستيطاني المنشققتان حديثاً عن تحالف «يمين» وتضم كلاهما ٧ نواب، وكتلة الليكود التي لها ٣٢ نائباً.

ويطالب «أزرق أبيض» بأن يفاوض كل واحدة من الكتل البرلمانية هذه على انفراد، إلا أن هذا الموقف يلقي معارضة من الأحزاب الشريكة لليكود، رغم ظهور بعض التصريحات التي تدل على احتمال إجراء مفاوضات كهذه. فقد أبدت رئيسة حزب «اليمين الجديد» عضو الكنيست أيليت شاكيد نوعاً من التردد المحدود من سطوة ننتيهاه على معسكر اليمين الاستيطاني، إذ قالت للإذاعة العامة إن حزباها قال عدة مرات إن المفاوضات تجري من خلال مندوبي الكتلة، وقالت «عندما اتصل بي غانتس بعد تلقيه التفويض، أخبرته أنه سيجتمع أولاً مع ننتيهاه، ومن ثم سيكون من الممكن الجلوس والتحدث».

في المقابل أعلن رئيس تحالف يهدوت هتوراة، نائب وزير الصحة يعقوب ليتسمان، أنه إذا تلقى دعوة لمفاوضات مع «أزرق أبيض»، فإنه عنوانه سيكون وفد الليكود المفاوض، رافضاً أي مفاوضات مباشرة بين الكتلتين. كما أعلن زعيم شاس أرييه درعي أن تحالف كتل اليمين الاستيطاني والحريديم لن يتفكك، وهو متمسك في الموقف، رغم أنه قال لاحقاً إنه مستعد للانضمام إلى الحكومة، في حال وافق زعيم «يسرائيل بيتينو» ليبرمان، ورئيس حزب «يوجد مستقبل» يائير ليد، على الحفاظ على الوضع القائم في كل ما يتعلق بعلاقة الدين والدولة، وقوانين ونظمة السبت والحلال.

نتيهاهو: تأليف حكومة وحدة وطنية واسعة قضية وطنية وأمنية وليست سياسية بين الأحزاب!

كوخافي: الوضع في الجبهتين الشمالية والجنوبية هش ومتوتر وقد يتدهور إلى مواجهة عسكرية

الاسرائيلي ضد التموضع العسكري الإيراني في سورية حتى الآن لن تمر من الآن فصاعداً من دون رد من طرف طهران، الأمر الذي من شأنه أن يجز إسرائيل إلى أيام قتالية في سورية، وفي مثل هذه الحالة سيتعين على المؤسسة السياسية أن تتخذ قراراً غير بسيط بتاتا: هل يلزم هجوم إيراني مباشر ضد أهداف إسرائيلية رداً إسرائيلياً في الأراضي الإيرانية أو يمكن الاكتفاء بضرب أهداف إيرانية في الأراضي السورية؟ كما أن الجبهة الجنوبية مع قطاع غزة لا تعد هادئة تحت السطح، وفي قيادة أو الانضمام إلى التصعيد في الجبهة الشمالية في حال حدوثه، وتشير الجيش الإسرائيلي يعدون العدة لاحتمال قيام الجهاد الإسلامي بالعمل بشكل مستقل أو بناء على توجيهات من طهران على تصعيد الأوضاع أو الانضمام إلى التصعيد في الجبهة الشمالية في حال حدوثه، وتشير التقديرات السائدة لدى قيادة الجيش الإسرائيلي إلى أن حركة «حماس» لا تزال معنية بالتوصل إلى تسوية مع إسرائيل.

من ناحية أخرى استشهد رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو في مستهل الاجتماع الذي عقدهته الحكومة صباح الأحد، بتصريحات كوخافي من أجل تأكيد أهمية تأليف حكومة وحدة وطنية واسعة. وأكد نتنياهو أن منطقة الشرق الأوسط تشهد تحولات خطيرة وقد تهنز مرة أخرى، وأن دول العراق ولبنان وسورية تشهد حالة اضطراب، ويتعين على إسرائيل أن تكون مستعدة لمواجهة التحديات والتصدي لكل القوى التي تهدد المنطقة، الأمر الذي يتطلب اتخاذ قرارات صعبة للغاية ووجود حكومة وحدة وطنية.

وأشار نتنياهو إلى أن التصريحات الأخيرة التي أدلى بها كوخافي تعكس الواقع والتحديات الحالية والمستقبلية، وأكد أن اتخاذ قرارات صعبة يتطلب حكومة تحظى بتأييد غالبية الشعب، ولذا فإن تأليف حكومة وحدة وطنية واسعة هو قضية وطنية وأمنية وليست سياسية بين الأحزاب.

كما تطرقت المحلل نفسه إلى الخطة الأمنية التي أنجزها الجيش الإسرائيلي فقال إن تطبيقها يكلف مليارات الشواكل وسيكون من الصعب المصادقة عليها في ظل وجود حكومة انتقالية. وأشار إلى أنه في هذه الأثناء يقوم الجيش الإسرائيلي باستخدام الميزانيات القائمة من خلال تغيير بنود الصرف من غاية إلى أخرى.

وأكد ليف رام أنه في هذا الوضع يفضل الجيش الإسرائيلي أيضاً استقراراً سياسياً يسمح بتحقيق خطط وميزانيات متعددة السنوات وفي الأساس إصفاء المؤسسة السياسية لحاجات الجيش وللتطورات في المنطقة، وبغض النظر من سيكون رئيس حكومة إسرائيل المقبل، فإن قضية وزير الدفاع لها أهمية كبيرة، وفي الجيش يرغبون في وزير دفاع مع دوام كامل، وأن يكون عمله في المؤسسة الأمنية الإسرائيلية في رأس اهتماماته، لكن أيضاً العلاقات مع كبار المسؤولين في الولايات المتحدة لها أهمية كبيرة.

ووفقاً ليهوشوع، عندما يشير رئيس هيئة الأركان العامة إلى أن إيران تستغل أراضي دول ضعيفة غير قادرة على تطبيق سيادتها بشكل كامل من أجل تعزيز وجودها العسكري فيها، مشيراً إلى أن لبنان واقع في أسر حزب الله الذي قام بتشكيل جيش خاص به فضلاً عن كونه يتحكم في سياستها الأمنية من ناحية عليا.

لا تزال التصريحات التي أدلى بها رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي الجنرال أفيغ كوخافي في نهاية الأسبوع الماضي، وحذر فيها من احتمال اندلاع مواجهة عسكرية في الفترة القريبة بسبب التغييرات في منطقة الشرق الأوسط، مما يتطلب من الجيش التجهز للحرب بسرعة، تتثير مزيداً من التحليلات.

فقد أشار كوخافي إلى أن الوضع في الجبهتين الشمالية والجنوبية هش ومتوتر وقد يتدهور إلى مواجهة عسكرية بالرغم من أن «أعداء إسرائيل لا يرغبون بخوض حرب»، وأضاف أن إسرائيل تتعامل اليوم وفي نفس الوقت مع عدد كبير من ساحات الحرب والأعداء وأن التهديد الرئيسي الذي تواجهه يأتي من إيران وعملائها في لبنان وسورية والعراق، ولكنه أكد أن الجبهة الشمالية تشكل التحدي الاستراتيجي الرئيسي المائل أمام إسرائيل في الوقت الحالي، وذلك على خلفية التموضع العسكري الإيراني في سورية، ومشروع الصواريخ الدقيقة لحزب الله الذي تقوده طهران.

وقال أيضاً إن إيران تستغل أراضي دول ضعيفة غير قادرة على تطبيق سيادتها بشكل كامل من أجل تعزيز وجودها العسكري فيها، مشيراً إلى أن لبنان واقع في أسر حزب الله الذي قام بتشكيل جيش خاص به فضلاً عن كونه يتحكم في سياستها الأمنية من ناحية عليا.

وأوضح كوخافي أنه انتهى خلال الأيام الأخيرة وعدت للمسات الأخيرة على خطة أمنية متعددة السنوات تشمل شراء معدات قتالية ذات قدرة تدميرية، وتحسين الوسائل الدفاعية للتصدي للطائرات المسيرة في المنطقتين الشمالية والجنوبية.

وتعقيباً على هذه التصريحات قال المحلل العسكري لصحيفة «يديعوت احرونوت» يوسي يهوشوع إنه من المتوقع أن يكون لها تأثير في المحادثات الجارية من أجل تأليف حكومة إسرائيلية جديدة.

١- تتالعون في صفحة الملف الخاص لهذا العدد من «المشهد الإسرائيلي» (ص ٦) تغطية خاصة استثنائية لشكل تعامل الإعلام الإسرائيلي مع نيا وفاة الرئيس السابق للمحكمة الإسرائيلية العليا منير شمعفار، الذي شُف عن جانب من جوانب تشييد الأساطير في ممارسة الكلام واللغة بالنسق الإسرائيلي المتعج، وهو جانب تحويلها إلى سردية راسخة في الوعي الجمعي، تجاهر بأنها تمتلك الحقيقة بقوتها الخارقة بالرغم من أنها تجافي الواقع ولا تمت بأي صلة إليه.

والقصد هو أسطورة تسويق المحكمة الإسرائيلية العليا بصفتها حصناً لحماية الحقوق الفردية وحقوق الإنسان وحقوق الأقليات، عبر التجاهل مسبق البرمجة والدلجة لدور هذه المحكمة حتى في ظل رئاسة شمعفار، الذي يوصف بأنه أحد «القضاة العاقلة»، في شرعنة الاحتلال، وهو بالضبط ما أشارت إليه تعليقات توقفنا عند ما أوردته من وقائع مثيرة بهذا الشأن. ومن المفارقات الملفتة أن كل نزعة الأسطورة هذه تزامنت مع صدور تقرير جديد لمنظمة «بتسييلم» الإسرائيلية لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة يعرض كيفية تماشي المحكمة الإسرائيلية مع سياسة احتجاز جنائمين الفلسطينيين لفرض التفاوض» التي تمارسها إسرائيل، والذي شذت فيه على أن هذه المحكمة أكدت مرة أخرى عبر التماشي المذكور أنها ذراع للاحتلال الإسرائيلي لا أكثر (تطلع عرضاً للتقرير ص ٢).

ولا شك في أن مثل هذه التقارير المسنودة بالواقع والوقائع فيها ليس فقط ما يفند تلك الأسطورة، بل وأيضاً ما يكشف عن الشركاء الحقيقيين في مشروع الاحتلال الذي لا ينحصر تأجيجه في السياسة والأحزاب. ٢- تتالعون في الصفحة الأخيرة من العدد ترجمة لأهم مقاطع دراسة نشرها الباحث الإسرائيلي دان تايمير في جريدة «هآرتس» حول قصة أوائل اليهود الفاشست في فلسطين والذين تأثروا إلى حد بعيد بأفكار الفاشية في أوروبا إبان أعوام ما بين الحربين العالميتين وكانوا في معظمهم من «المعسكر التنقيحي» الذي يعتبر من ناحية تاريخية بمثابة الأب الروحي لليمين الإسرائيلي الحالي، ويحاج الباحث بأن نشوه مزيج من أزمة دستورية حرجة، وتهديد قومي استثنائي، ووضع اقتصادي صعب، وظهور زعيم صاحب كيزرما وعديم الكواجب، قد يخلق فاشية جديدة في إسرائيل. ولكنه في الوقت عينه يؤكد: «لم نصل إلى هناك بعد، غير أنه من الممكن أن تكون في الطريق المؤدية إليه».

وقبل هذه الدراسة قال باحثون آخرون إن إسرائيل تسير نحو الفاشية بوتائر سريعة منذ عودة بنيامين نتنياهو إلى سدة الحكم العام ٢٠٠٩، والأدوات الظاهرة للعيان، المستخدمة في ترسيخ التمييز والعنصرية ومعاداة الليبرالية، تتمثل في مجموعة ما يسمى «قوانين قومية» وأخرها القانون الذي يعرف إسرائيل بأنها دولة قومية للشعب اليهودي وقبله «قانون المواطنة» على سبيل المثال وليس الحصر، وتشكيل حركة فوقية لليمين الإسرائيلي في حركة «إم ترزتسو» (إذا أردتم)، وإقامة «مؤسسات قومية» جديدة مثل «معهد الإسترانتيجيا الصهيونية» الذي يضم زعماء المستوطنين وكبار الوزراء الإسرائيليين. وهناك أيضاً ما يحدث في وسائل الإعلام الإسرائيلية، التي يشترك الكثيرون من صحافييها في الحملة اليمينية ضد العرب والليبراليين اليهود، مثلما حدث قبل عدة أعوام لدى ملاحقة المسؤولين عن الصندوق الجديد لإسرائيل، الذي يؤمل جمعيات ومؤسسات مجتمع مدني.

في الوقت ذاته هناك أدوات ليست ظاهرة للعيان، وتجري بلورتها على ما يبدو في الخفاء، وهي أدوات أمنية.

ولتوضيح جوهر هذه المسألة لا بد من أن نستعيد جانباً من الجدل الذي جرى ويجري بين أكاديميين إسرائيليين منذ العام ٢٠١٠ حول طبيعة النظام الناشئ في إسرائيل، في ضوء الهجمة المماسية على المواطنين العرب، ومشاريع القوانين العنصرية التي تتغشى بـ«المصلحة القومية».

ومن بين هؤلاء الأكاديميين عضو الكنيست السابقة وعميدة «مدرسة الحكم والمجتمع» في الكلية الأكاديمية تل أبيب، يافا، البروفسور نعومي حزان، التي أكدت في ٢٠١٠ أن الإمكان القول بكل تأكيد إنه توجد في إسرائيل توجهات فاشية مقلقة، والتعبير المركزي عنها يتمثل أكثر شيء بعدم وجود جدل عام مفتوح وإنما عكس ذلك، إذ إن هناك قوى تعمل طول الوقت على تقليصه، وتدفع نحو الحديث عن هو وطني أكثر ومن هو وطني أقل، وينعدم أي جدل حول المضامين والأفكار وإنما فقط حول الولاء والإخلاص لإسرائيل.

وأضافت أن الدولة تمر بتغيير جوهري، ولا أحد ينتبه إلى ذلك، فحلمة انتخابية يكون شعارها «لا مواطنة من دون ولاء» (حملة حزب أفيغدور ليبرمان إسرائيلي بيتنا، خلال انتخابات ٢٠٠٩) هي حملة عنصرية، وعندما تمر حملة كهذه بدهود نصل بسهولة إلى سن قوانين عنصرية... وعندما تتدهور الأمور لن يتمكن أحد من وقفها.

وقالت أيضاً: «في البداية تمت مهاجمة العرب، ولأنني لست عربية سكت. بعد ذلك هاجموا ناشطي حقوق الإنسان، ولأنني لست كذلك سكتا، وبعد ذلك هاجموا الأكاديميين... وهكذا دواليك، في نهاية المطاف استصل التهمعات لبنا جميعاً، لكن الوقت سيكون متأخراً، ولن يتمكن أحد من النهوض والتحدث ورفع صوته من أجلنا. وهذه هي الفاشية بالضبط.» ورأى البروفسور روبرت باكستون، وهو من كبار الباحثين في موضوع الفاشية، أن هناك تصاعداً كبيراً للنزعات اليمينية والقومية المتطرفة في إسرائيل، ويجري تسويغها بأنها في إطار «ردات الفعل الإسرائيلية على الانتفاضتين الفلسطينيتين»، وأضاف أن التوجه الإسرائيلي المرتبط باحترام حقوق الإنسان أخذ في الاندثار، وبرأيه يعود ذلك إلى سببين: الأول، التشدد في المواقف في مقابل الفلسطينيين؛ الثاني، انتقال مركز الثقل بين السكان من اليهود الأوروبيين الذين كانوا حاملي راية تراث ديمقراطي إلى اليهود من شمال أفريقيا وأماكن أخرى في الشرق الأدنى الذين لا يزالون بهذا التراث. وهو يعتقد أن نموذج الفاشية الذي من المحتمل أن ينشأ في إسرائيل هو الفاشية الدينية إذ إن الفاشية الكلاسيكية تنفر من الدين وتتطلع إلى أخذ مكانه كمرکز قوة وحيد.

ويبقى المؤرخ البروفسور زئيف شتيرنهيل الأكثر وضوحاً حيث أنه يشدد على أن اليمين المتطرف في إسرائيل موجود في الطريق إلى الفاشية. بالإضافة إلى ذلك تظهر استطلاعات الرأي الأخيرة أن المجتمع اليهودي في إسرائيل ضد السلام والديمقراطية والتنور عموماً، وأكثر ميلاً نحو التطرف القومي، وتبني المواقف العنصرية، وتأييد التمييز بين اليهود والعرب، ومحاربة حرية التعبير، وملاحقة ليس كل من يحمل فكراً حسب وإنما أيضاً مجرد رأي تُشتم منه رائحة ليبرالية.

وحتى لو لم يتسقم ما تقوم به إسرائيل مع «معايير الفاشية» فإن ما تفعله لا يقل وحشية عما فعلته الأنظمة الفاشية.

العقبة الماثلة أمام غانتس: تفكيك تكتل النواب الـ٥٥ من حول نتنياهو!

«تحالف الليكود مع الكتل التي تدور في فلكه متماسك ليس من ناحية سياسية فقط بل أيضاً في كل ما يتعلق بعلاقة الدين بالدولة» نتنياهو بنى حصناً سياسياً وأيضاً برلمانياً حيال قضايا الفساد التي يواجهها «السؤال المطروح: ما هو مدى استمرار هذا التماسك في حال اضطراب نتنياهو للنزول عن المسرح السياسي؟»



غانتس في مهمة صعبة.

لربما نجد من يقول إنه في العام ١٩٩٢ نشأ تلاقياً جسم برلماني غير متجانس يمنح الليكود من العودة إلى الحكم، بعد أن كانت كتلتان تنشقان في مجتمع فلسطيني الداخل بيضة القبان، بين معسكر اليمين المتشدد ومعه النواب الحريديم من جهة، وبين كتلتي العمل وميرتس من جهة أخرى. وفي تلك المرحلة كانت الأجواء السياسية في الشارع الإسرائيلي، وحتى في داخل حزب العمل، مختلفة كلياً عن الأجواء السياسية القائمة اليوم. إذ نجحت في تلك المرحلة انتفاضة الحجر الفلسطينية باختراق الشارع الإسرائيلي وأحداث وتحولات سياسية. بينما اليوم، فإن الأحزاب بغالبيتها العظمى تتنافس على الأجنحة اليمينية.

وفي نهاية الأسبوع، أعلن الزعيم السياسي لحزب شاس أرييه دزعي أنه لن يكون أي تفكيك لهذا التحالف الذي في مركزه حيز الليكود، في حين أعلن رئيس تحالف يحدوت هتوراة نائب وزير الصحة يعقوب ليتسمان أن كتلته سترفض أي مفاوضات مباشرة مع «أزرق أبيض»، وأن أي مفاوضات ستتم من خلال ممثلي الليكود. وهذا يعني أن هذه الأحزاب التي تدور في فلك الليكود تنازلت عن خصوصيتها واستقلاليتها كاطر سياسية، وسلمت أمرها لحزب الليكود ليحمي مصالحها، ويضمن ذلك مصالحه، ومصالح رئيسه بنيامين نتنياهو.

نستعرض في ما يلي الأسباب الأبرز القائمة خلف هذا التماسك.

الحريديم

كما ورد في سلسلة تقارير سابقة، فقد نقل المتدينون المعتزمتون أنفسهم، منذ مطلع سنوات الألفين، من هامش الجدل حول القضايا السياسية، وفي مركزها القضية الفلسطينية، إلى عنصر أساسي ودايم لليمين الاستيطاني، وبتنا نلمس تصعيداً مستمراً في تطرف مواقف هذا الجمهور، نحو اليمين الاستيطاني، حتى بات في صلب هذا اليمين، خاصة في هذه المرحلة، التي باتوا فيها يشكلون حوالي ٤٠٪ من إجمالي المستوطنين في الضفة الغربية من دون القدس، وباتت لهم مصلحة في استمرار الاحتلال والاحتفاظ بالكتل الاستيطانية.

هذه من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن مطلبهم الدائم هو الحفاظ على الوضع القائم في كل ما يتعلق بالأنظمة والقويود الدينية على المجتمع، وفي السنوات الأخيرة، بات يدعمهم في هذا المطب التيار الديني الصهيوني المتشدد سياسياً، ولكن هو الآخر، في سنوات الألفين، بات يتشدد دينياً أكثر، خلافاً لسنوات مضت، كان يظهر فيها مواقف أكثر ليبرالية

دينيا، ويلعب الدور الوسيط. والحريديم كانت نسبتهم من بين السكان، في العقود الأولى لإسرائيل، قليلة، وكان بقدرة جمهور الأغلبية العلماني التعايش معهم، رغم أن الحريديم نجحوا مراراً في فرض إماءتهم الدينية على الحكومات، لكونهم كانوا كثيراً بيضة القبان، التي تحسم طبيعة الحكومة التي تتشكل بعد كل واحدة من الانتخابات البرلمانية، ولكن في سنوات التسعين، ومع تراجع معدلات الولادة بروح العصر، واستمرار التسعين، بين المتدينين بوتيرة عالية جداً، بدأت أعداد الحريديم تتزايد، وباتوا يسيطرون على أحياء كبرى وبلدات، واستوعبت المؤسسة الحاكمة أن الصدام بين الحريديم والعلمانيين في مراكز المدن هو مسألة وقت، ولهذا بنحوا عن حل للفصل بين الجمهوريين.

وحتى مطلع سنوات التسعين، كان يرفض الحريديم الاستيطان في مستوطنات الضفة، باستثناء أعداد هامشية، وكانت لهم مستوطنة تقع على خط التماس بين الضفة ومناطق ٤٨، مستوطنة إلعاء، ولكن لاحقاً قبل زعماء الحريديم بإغراء المؤسسة لهم ببناء مستوطنات خاصة بهم، في محيط مدينة القدس، وتبعد عنها ما بين ١٥ إلى ٢٠ دقيقة على الأكثر، ويقومون فيها كل أنظمتهم الدينية المتشددة. واليوم تنتشر في الضفة ٩ مستوطنات للحريديم، يضمها إلعاء التي باتت تتوغل أكثر في الضفة، وتضاف لها أحياء

المحكمة العليا توافق على احتجاز إسرائيل جثامين فلسطينيين لـ«غرض التفاوض»!

«منظمة «بتسيلم»: مرة أخرى أكدت محكمة العدل العليا أنها ذراع للاحتلال الإسرائيلي لا أكثر»

مكافحة الإرهاب بشتى أنواعه»، البند ١٣٣(٣) نفسه قد طرأت عليه على مر السنين عدة تغييرات: في البداية تناول البند فقط «دفن الأسرى الذين جرى إعدامهم ولم يقام أحد بجثامينهم» غير أنه في الصيغة الأخيرة للبند «تم توسيع الصلاحيحة المخولة للحاكم العسكري من جثامين أسرى إلى جثمان أي إنسان. سُطِب منه الإيجاز بدفن الميت في مقبرة جماعته ونقلت صلاحية منع إعادة الجثمان من قادة المناطق إلى الحاكم العسكري». ترى الرئيصة حيوت أن هذه التغييرات تدل على «توسيع الصلاحيحة المتعلقة بالدفن في التعليمات التي وضعت بوضوح لغاية أمنية كما ذكر، وعليه فالغاية من البند «توفير أداة مرنة في يد الحاكم العسكري في كل ما يخص معالجة مسائل دفن جثامين على خلفية أمنية».

بعد ذلك تنتقل الرئيصة لإجراء فحص الغاية الموضوعية من التعليمات بما في ذلك التطرق إلى الغايات والمبادئ الأساسية للنظام القضائي الإسرائيلي انطلاقاً من فرضية أن القانون «غايتة إحقاق حقوق الإنسان وإقامة سلطة القانون وفصل السلطات وتأمين العدل والأخلاق والدفاع عن وجود الدولة وأمنها». تقول الرئيصة إن الغاية الأساسية من هذا البند هي فقط «الحفاظ على أمن الدولة مع التركيز على مكافحة الإرهاب». ولكنها توضح - استناداً إلى حكم قضائي سابق كانت قد أصدرته - أن الإرهاب «لا يحترم عملياً أي من قواعد اللعب التي وضعها العالم القديم ضمن قوانين الحرب وهذا واقع يلزم أيضاً رجال القانون وليس فقط قوات الأمن بإعادة النظر بهدف التوصل إلى صياغة محدثة لهذه القوانين وملامتها للواقع الجديد». لذلك «حتى إذا كان المشرع الانتدائي لم يتصور وضعاً يحتجز فيه جثمان لغرض التفاوض مع منظمات الإرهاب يجب أن تُخصص الغاية الموضوعية من البند على ضوء واقع حياتنا الحالي والتحديات التي يطرحها هذا الواقع».

ثم تلخص الرئيصة الغاية من البند ١٣٣(٣) على النحو التالي: الغاية الموضوعية من تعليمات الدفاع هي تزويد قادة الدولة بأدوات فعالة لمكافحة الإرهاب والحفاظ على أمن الدولة ومواطنيها. وحيث أن التزامنا بالسعي الدائم لاستعادة مواطني إسرائيل وجثامين قتلى الجيش الإسرائيلي المتحيزين لدى منظمات الإرهاب هو في صلب الحفاظ على أمن الدولة، فهي بالتالي في صلب الغاية الموضوعية من البند ١٣٣(٣)، التي اعتقادي أن البند ١٣٣(٣) في بعض من غايته يخلو الحاكم العسكري صلاحية التحفظ على جثامين المخربين بما في ذلك دفنها مؤقتاً بغية الحفاظ على أمن الدولة أو الحفاظ على كرامة شهداء العدو الذين لا يمكن إعادتهم.

وتشير حيوت إلى أن احتجاز الجثامين ينطوي حقاً على انتهاك حقوق الإنسان لكنه - في رأيها - انتهاك يكاد يكون هامشياً. وبدا لتسلك حيوت طريق التأويل غير المعقول لكي تصل إلى استنتاج يجعل البند ١٣٣(٣) لتعليمات الدفاع في أوقات الطوارئ يسمح للدولة باحتجاز جثامين كورقة مساومة، مخالفة في ذلك المبدأ الأساسي الواجب اتباعه في أي تأويل إلا وهو اختيار التأويل الأقل مسا بحقوق الإنسان ومبادئ سلطة القانون.

وأشار التقرير إلى أنه على مر السنوات شرعنت المحكمة العليا تقريباً كل انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة مستددة في ذلك إلى تايويلات قضائية باطلة تفرغ مبادئ القانون الدولي من أي مضمون علماً أنه وضع ليوفر الحماية - ولو بالحد الأدنى - لسكان الواقعين تحت الاحتلال. وضمن ذلك أقرت المحكمة العليا هدم المنازل كوسيلة عقابية، والاتقالات المديدة دون محاكمة، وفرض الضمار المستديم على قطاع غزة وحبس نحو مليوني شخص داخل القطاع، وترحيل جمعات سكانية بأكملها عن مزارعها، وأخيراً وليس آخراً أقرت بناء جدار الفصل على أراض فلسطينية.

وليس قرار المحكمة بشأن احتجاز جثامين الفلسطينيين سوى حلقة أخرى في سلسلة طويلة. ومرة أخرى أكدت المحكمة استعدادها لإضفاء شرعية قانونية على أي غبن أو ظلم إذا كان يستهدف السكان الفلسطينيين وينتهك حقوق الإنسان. في هذه المرة اختارت الرئيصة حيوت تأويلاً ملتويًا لتعليمات الدفاع وتعاملًا أقرب إلى السطحي من أحكام القانون الدولي.

وأضاف، لا يسن قضاة المحكمة العليا القوانين ولا هم يضعون السياسات ولا ينفذونها ولكن من واجبهم أن يحكموا ما إذا كانت السياسة المطروحة أمامهم قانونية أم لا، وكذلك من واجبهم منع تنفيذها إذا كانت تخالف أحكام القانون الدولي والإسرائيلي وتنتهك حقوق الإنسان الفلسطيني في المناطق المحتلة. عوضاً عن ذلك يختار القضاة مرة تلو الأخرى أن يتجاهلوا السياق الأوسع الذي ترتكب في إطاره هذه الانتهاكات ويعني بذلك نظام الحكم العسكري الصالح الذي ينوء تحته الفلسطينيون الواقعون تحت الاحتلال منذ أكثر من خمسين عاماً مجردين من أية حقوق سياسية أو مشاركة في القرارات التي تمس صلب حياتهم. هذه الظروف بالذات تستدعي التشدد في حمايتهم ولكن المحكمة العليا تسخر صلاحية الطعن والنقض القضائي الممنوحة لها لأجل تعزيز سلطة الدولة تحديداً حتى عندما تُفرض هذه السلطة بوسائل وحشية. وبذلك فإن القضاة يخلون ليس فقط بواجبات وظيفتهم بل يقومون بدور مركزي في شرعنة نظام الاحتلال بجملة بحيث تُضفى على انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها بحكم وجوده شرعية قانونية من الهيئة القضائية الأعلى في البلد.

أصدرت منظمة «بتسيلم» (مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة) تقريراً جديداً استهجن فيه موافقة المحكمة العليا على قيام إسرائيل باحتجاز جثامين فلسطينيين لغرض التفاوض، وأشارت إلى أن المحكمة أكدت مرة أخرى بهذه الموافقة أنها ذراع للاحتلال الإسرائيلي لا أكثر.

وجاء في التقرير: وفقاً للمعطيات التي في حوزة «بتسيلم» تحتجز إسرائيل حالياً ما لا يقل عن ٥٢ جثماناً فلسطينيين نفذوا عمليات أو زعم الجيش أنهم حاولوا تنفيذ عمليات وترفض إعادتهم إلى أسرهم، التي تعاني جراء ذلك الأما كبيرة إذ لا تستطيع دفن موتاهم وإقامة الحداد عليهم كما تقتضي العادات.

إن استخدام احتجاز جثامين فلسطينيين كورقة مساومة في أية مفاوضات مستقبلية جزء من سياسة تتبعها إسرائيل منذ سنوات طويلة غير أنها سياسة ظلت دائماً غامضة. وفي فترات معينة يدا أن القرار في هذا الشأن يأخذ بشكل فوري وبالنظر إلى كل حالة وحالة تبعاً للضغط الذي يمارس على الجهاز وكذا اعتبارات سياسية. في فترات أخرى كان رفض إعادة جثامين فلسطينية قاعدة بالنسبة لإسرائيل وأحياناً أخرى التبتت الدولية إعادة الجثامين. منذ أن بدأت موجة العمليات التي تشهرون الأول ٢٠١٥ عادت إسرائيل إلى احتجاز جثامين فلسطينيين نفذوا عمليات أو أشبهه بأنهم نفذوها وبعضها أعادته إلى الأسر بعد مضي أشهر عديدة.

الغرض يكتنف ليس السياسة وحدها بل أيضاً العدد الدقيق للجثامين التي احتجزتها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ علماً أنها أعادت قسماً منها. فهي مئات وفقاً لتقديرات مختلفة. وهناك معلومات قدمت للمحكمة العليا في سياق التماسات ذات صلة تفيد أن إسرائيل أجرت بين الأعوام ١٩٩١ و٢٠٠٨ صفقات سلمت بموجبها ٤٠٥ جثامين لقاء إعادة جثامين جنود.

في الفاتح من كانون الثاني ٢٠١٧ صادق الكابينيت (المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر للشؤون السياسية- الأمنية) للمرة الأولى على قرار عنوانه «سياسة موحدة في شأن التعامل مع جثامين المخربين». وجاء في القرار أنه من حيث المبدأ «يتم إعادة جثامين المخربين بشروط تقييدية تضعها الجهات الأمنية، وجاء أيضاً أن إسرائيل لا تعيد جثامين «مخربين ينسجون إلى حماس» ولا جثامين مخربين نفذوا عمليات إرهابية استثنائية على نحو خاص».

قدم إلى محكمة العدل العليا التماس رفعتة ست أسر نفذ أبناؤها عمليات أو أشبهه في أنهم نفذوها وترفض إسرائيل إعادة جثامينهم. وادعت الدولة أنها تستمد سلطتها من البند ١٣٣ (٣) لأنظمة الدفاع في أوقات الطوارئ والتي تنص على ما يلي: «رغم كل ما هو وارد في أي قانون يسمح للمسؤول العسكري أن يصدر أمراً بدفن جثمان أي شخص في أي مكان برئيته. كما يسمح له بموجب أمر نفسه أن يقر من يدفن الجثمان وفي أية ساعة يتم دفنه. الأمر المذكور بمثابة إجازة تامة وكافية لدفن ذلك الجثمان وكل من يخالف الأمر أو يعيق تنفيذه يواجه تهمة مخالفة هذه التعليمات».

تم قبول التماس بأغلبية آراء القاضيين يورام دنتسيغر وجورج قرا فيما خالفهما الرأي القاضي نيل هاندل. وقرر دنتسيغر أن البند ١٣٣(٣) لأنظمة حماية الطوارئ لا يخول الدولة صلاحية احتجاز الجثامين لغرض التفاوض لكنه مع ذلك لم يحكم بأن على الدولة إعادة الجثامين إلى الأسر بل أمهلها ستة أشهر لتسن خلالها قانوناً يخلوها صلاحية احتجاز الجثامين وإذا لم يتم سن مثل هذا القانون حتى نهاية هذه الفترة يتعين على الدولة إعادة الجثامين إلى الأسر. وبدلاً من أن تسن الدولة قانوناً تقدمت بطلب مناقشة إضافية أمام فريق قضاة موسع ادعت خلالها أن القانون الحالي يمكنها من احتجاز الجثامين. قُبلت حجج الدولة على هذا الدعاء وتم بالتالي قلب الحكم السابق بأغلبية آراء القضاة حيث أقررو بأن القانون الحالي يخول الدولة صلاحية احتجاز الجثامين لغرض التفاوض. والقرار الأساسي في المناقشة الإضافية كتبته رئيسة المحكمة العليا القاضية إستير حيوت وأنضم إليها في كتابة التوصيات القضاة نيل هاندل وإسحاق عيميت ونوعام سولبرغ. أما آراء الأقلية فقد كتبها القضاة عزري فوغلمان وجورج قرا ودفنا باراك- إيرز.

منذ افتتاحية سرد قرار الحكم توضع الرئيصة حيوت أن احتجاز الجثامين «يتضمن انتهاكاً معيناً لكرامة الميت وأسرتة» ومن هنا فهو يقتضي وجود نص واضح في القانون يبيّن ذلك: «لا ينبغي تأويل أي قانون بطريقة تميز انتهاك حقوق أساسية إلا إذا وردت إجازة ذلك في نص واضح وقطعي وصریح». هل يتضمن البند ١٣٣ (٣) نصاً كهذا يبيّن للمسؤول العسكري أن يأمر بدفن جثامين مخربين مؤقتاً ليحتفظ بها لأغراض التفاوض؟ هذا هو السؤال الذي تصدت الرئيصة للإجابة عليه. توافق الرئيصة على أن «نص البند لا يذكر الدفن المؤقت لغرض التفاوض» وأن «النص ليس قطعياً» ولذلك فإن التأويل الأول الذي خرج به القاضي دنتسيغر «ممكن من الناحية اللغوية»، ولكنها تضيف: «طالما أن لغة البند ليست قطعية بل تتيح تايويلات مختلفة يجب إذن فحص جوهر البند أي: القيم والغايات والسياسة التي جاء ليحققها». من هنا تنتقل الرئيصة لإجراء فحص الجوهر الذاتي للبند - أي مقاصد من صاغوه. تقرر القاضي أن تعليمات الدفاع التي سننها السلطات البريطانية هي «تشريعات طوارئ أمنية - عسكرية تشمل صلاحيات تطبيق واسعة وأدوات متنوعة، إدارية وعقابية لأجل

الليكود

إذ ما عدنا إلى تاريخ تمثيل الليكود، في السنوات الـ ٢٥ الأخيرة، بالمكان القبول إنه يعيش حالياً «العهد الذهبي» كتعبير مجازي، فصحيح أن أول من ضاعف قوته في سنوات الألفين، كان أريئيل شارون في انتخابات العام ٢٠٠٣، وحقق له ٣٨ مقعداً، ولكن شارون ذاته شق الليكود في نهاية ٢٠٠٥، وأبقاه مع ١٢ مقعداً في انتخابات ٢٠٠٦، برئاسة بنيامين نتنياهو. وفي انتخابات ٢٠٠٩، ارتفع التمثيل إلى ٢٧ مقعداً، وحقق نجاحات أخرى لاحقاً، واليوم يمثّل الليكود بـ ٣٢ مقعداً، ولكن نتنياهو سياساته المتطرفة نجح في خلق هذا المعسكر المتماسك من ٥٥ نائباً، ولكن هؤلاء يشكلون ٥٣٪ من أصوات اليهود. وإذا ما أضفنا مقاعد «يسرائيل بيتينو» الثمانية، بزعامة أفغدور ليبرمان، فإن النسبة ترتفع إلى ما تلامس ٦٠٪ من أصوات اليهود وحدهم، وهذا ما يفسر صوت الليكود وأنصاره الأعلى في الساحة السياسية.

وواقع التصويت اليهودي الإسرائيلي يلتفت له جيداً تحالف «أزرق أبيض»، ويأخذه بالحسبان في تحركاته السياسية، فهو يجارِب على هذه النسبة، ولا يريد أن يسجل على نفسه اللجوء إلى العرب للوصول للحكم، فهذا ما تعترض عليه الغالبية في التحالف.

ولكن بموازاة ذلك، فإن الليكود برئاسة نتنياهو، ليس فقط أنه تطرف في سياساته اليمينية أصلاً، بل إن التيار الديني بات أكثر من ذي قبل، فمثلاً اليوم في كتلة الليكود، التي لها ٣٢ مقعداً، ٨ نواب من التيار الديني الصهيوني، عدا المحافظين بينهم، وفي انتخابات نيسان، كان عدد المتدينين الصمائية في كتلة الليكود ١٠ نواب من أصل ٣٥ نائباً. بينما في انتخابات ٢٠١٥ كان عدد المتدينين ٣ نواب من أصل ٣٠ نائباً، بمعنى أن النسبة قفزت من ١٠٪ إلى ٢٥٪ في أيلول، و٢٩٪ في انتخابات نيسان الماضي، وهذا التمثيل يبعده من جهة من الجمهور العلماني، ولكنه بموازاة ذلك يكتسح في معال التيار الديني الصهيوني.

في كل ما تقدم، فإن الليكود بنى لنفسه حصناً برلمانياً متماسكاً حول سياساته، وفي ذات الوقت بنى حصناً لبنيامين نتنياهو في قضايا الفساد التي يواجهها.

والسؤال الذي يطرح نفسه في هذه المرحلة هو مدى استمرار قوة الليكود من ناحية، ومن ناحية أخرى مدى احتمال استمرار هذا التماسك بين هذه الأحزاب، في حال اضطراب نتنياهو للنزول عن المسرح السياسي، لأن كل شخصية في الليكود ستأتي بعده ستكون أضعف منه في المكانة الشعبية.

صدر عن

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

لمُعَايِنَةُ الجُمهور

الفلسطينيون في الأرشيفات العسكرية الإسرائيلية

تأليف وإعداد: رونة سيلع ترجمة: علاء حليل



مصير أراضي الغمر والباقورة قد يحدّد كثيرا من طبيعة مستقبل العلاقات الأردنية- الإسرائيلية!

كتب هشام نفاع:

لا يخفى حتى على أشدّ الراغبين في تسريع وتعميق التطبيع أن هناك غمامة قاتمة تسيطر على العلاقات الثنائية بين الأردن وإسرائيل. والسبب كما يتفق مراقبون كثر هو مجمل السياسة الإسرائيلية العدوانية التي تتوهدها وتطبّقها حكومات اليمين برئاسة بنيامين نتنياهو في العقد الأخير، وخصوصاً ما يتعلق بالقدس ومكائنها وهويتها، التي يحظى الأردن بمكانة خاصة في إدارة أوقافها.

ومهما رغبت قوى معينة في التجاهل والمروم مز الكرام على الكثير، يبدو أن الصلف الإسرائيلي لم يترك لهؤلاء ممزاً آمناً لذلك، صحيح أن القمامة الراجعة للبعد كثافتها لم تؤدّ الى إلغاء المعاهدة المشتركة بين الطرفين، وهو ما تطالب به أصوات أردنية كثيرة عند كل أزمة ودعوان وهجمة إسرائيلية، وما أكثرها، ولكن قد يسري هذا الإلغاف على ملحقين مهمين في المعاهدة، هما ملحقا الباقورة والغمر من اتفاقية السلام مع اسرائيل، الموقعة في ٢٦ تشرين الأول ١٩٩٤.

خلفيّة

جاء في الملحق ١ (ب) «يتفق الطرفان على تطبيق نظام خاص على منطقة الباقورة / نهرابم وذلك على أساس مؤقت حسب ما هو منصوص عليه في هذا الملحق». و«عترافا بان هذه المنطقة تقع تحت السيادة الأردنية وفيها حقوق ملكية أراض خاصة ومصالح مملوكة إسرائيلية (المتصرفون بالأرض) في الأرض التي تتكوّن منها المنطقة (الأرض). يتعهد الأردن؛ أن يمنع، دون استيفاف رسوم، حرية غير مقيدة للمتصرفين بالأرض وضيوفهم أو مستخدميهم، بالدخول إليها والخروج منها واستخدامها والحركة ضمن حدودها وأن يسمح للمتصرفين بالأرض بالتخلي بحرية عن حقوقهم بالتصرف بالأرض وفق القانون الأردني المعمول به». كذلك سمح الملحق «بدخول رجال الشرطة الإسرائيلية بلباسهم الرسمي، بالحد الأدنى من التكاليف، إلى المنطقة لغرض التحقيق في الجرائم من معالجة الحوادث الأخرى المتعلقة حصرا بالمتصرفين بالأرض أو ضيوفهم أو مستخدميهم». وجاء في بند آخر «دون المساس بالحقوق الخاصة بالتصرف بالأرض في المنطقة يستمر هذا الملحق نافذ المفعول لمدة

خمس وعشرين سنة، ويجدد تلقائيا لفترات مماثلة ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر بنيهته إنهاء العمل بهذا الملحق قبل سنة من انتهائه وفي هذه الحالة يدخل الطرفان في مشاورات حيالها بناء على طلب أي منهما».

على نحو مماثل، ورد في الملحق رقم ١ (ج) أنه: «يتفق الطرفان على تطبيق نظام خاص على منطقة الغمر / تسوفار وذلك على أساس مؤقت حسبما هو منصوص عليه في هذا الملحق». وفي ختام الملحقين أعلن عن «تشكيل لجنة ارتباط أردنية – إسرائيلية بهدف معالجة كافة الأمور التي تترتب على هذا الملحق».

الاستفزازات الإسرائيلية ورسائل الملك السريعة
لكن المستقبل القريب لهذه الأراضي (الباقورة الواقعة شرقي نطقة التقاء نهري الأردن واليرموك في محافظة إربد الشمالية، والغمر الواقعة في منطقة وادي عربة في محافظة العقبة الجنوبية)، هو ما يشغل مركز العلاقات بين الأردن وإسرائيل هذه الفترة. لقد سبق أن وافق الأردن على تأجيرها لإسرائيل قبل ٢٥ عاماً، تنتهي مدتها هذه الأيام، ويبدو أنه كان لدى المستأجرين فهم خاطئ وكان مواصلة حيازتها واستخدامها مؤكد ومفهوم ضمناً، وأن عمان ستمدد مدة التأجير بشكل روتيني وبجزة قلم، حرفياً. لكن الصورة في الواقع وعلى أرضه، معقدة أكثر.

فقد أعلنت وكالة «بترا» الأردنية الرسمية في الحادي والعشرين من تشرين الأول الجاري أن الملك عبد الله أطلق الرسائل السريعة التالية: تم إعلام إسرائيل بالقرار الأردني بإنهاء العمل بالملحقين الباقورة والغمر أراض أردنية وستبقى أردنية ونحن نمارس سيادتنا بالكامل على أراضينا؛ موضوع الباقورة والغمر على رأس أولوياتنا منذ فترة طويلة؛ أولوياتنا في مثل هذه الظروف الإقليمية الصعبة هي حماية مصالحنا وعمل كل ما يلزم من أجل الأردن والأردنيين. وكرر الملك الأردني هذه البلاغات في لقاءات مع وفود وشخصيات محلية.

النقطة الأخيرة في الرسائل هي الأكثر أهمية ووزناً، لا يمكن للملك والقيادة الأردنية عموماً ضمن المعادلات الإقليمية الراهنة وشديدة العشاشة، أن تضع نفسها في خانة «كل شيء بخير وعلى ما يرام» مع حكومة

إسرائيل وسياساتها، ويكون مطلب عدم تجديد مدة التأجير قد علا وتكثّر كثيراً في مجلس النواب، فقد اهتمت الوكالة الرسمية بنشر بيان أشاد فيه رئيس مجلس النواب المهندس عاطف الطراونة بقرار الملك، وقدم الطراونة خلال جلسة عقدها مجلس النواب في اليوم نفسه «الشكر باسمه وباسم أعضاء مجلس النواب والشعب الأردني لجلالة الملك على هذا الموقف الذي عبر عنه جلالته خلال تغريدته على تويتر. ولاقى قرار جلالة الملك الترحيب والشكر من أعضاء مجلس النواب».

رغم اتفاق السلام، إسرائيل تتعامل باستخفاف وعدم احترام، بالتزامن، رأى محلل في وكالة الصحافة الفرنسية، أن «٢٥ سنة مرت على توقيع الأردن وإسرائيل معاهدة

سلام بينهما، لكنها معاهدة لم تكتسب شرعية شعبية في الأردن حتى اليوم، في وقت تواجه العلاقة بين عمان وتل أبيب تحديات متواصلة». واقتبس مسؤولاً أردنياً يقول «رغم اتفاق السلام، إسرائيل تتعامل باستخفاف وعدم احترام، مثلاً الوصاية الهاشمية على المقدسات تنتهك يوماً تفتربياً، ومحاولات تهويد القدس على قدم وساق». في المقابل، قال له السفير الإسرائيلي في عمان عمير فيسبرود إن بلاده والأردن تنسقان جيداً على صعيد المياه والأمن، وأن زيارات الإسرائيليين الى الأماكن السياحية في جنوب الأردن في ازدياد، وأضاف «نسعى إلى إيجاد طرق لتحسين العلاقات، يمكن للبلدين أن يبذلا المزيد»، مضيفاً «الأردن شريك يمكن الوثوق به، والبلدان يتمتعان بالمصداقية».

كلام السفير المتفائل، شديد الدبلوماسية وقليل الوضوح، نقضته صحف ووسائل إعلامية إسرائيلية عدة، تناولت بشكل مستفيض ما يوصف مراراً بالسلام البارء» وعواقبه. فقد نقلت الكاتبة نوعا شبيغل (هارتس) عن مصادر سياسية «عليمة جداً» عن وجود طلب إسرائيلي رسمي للقاء الملك عبد الله الثاني، بشأن الأزمة الخاصة بمنطقتي الباقورة والغمر.

ورئيس المجلس الإقليمي لمستوطنات غور الأردن قال للصحافية إنه قبل بضعة أشهر، ظهرت إمكانية لاتفاق حول الغمر، لذلك بدا أمل في أن يتم التوصل إلى اتفاقات مشابهة مع الأردن على جيب الباقورة، ولكن الأمل خاب ولم يحدث ذلك مضيّفاً: «نحن نقرب من اليوم المحدد، وأنا خائب الأمل في أن أكتشف

أن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، ومن أداروا المفاوضات من قبله على جيب الباقورة، قد فشلوا فشلاً ذريعاً ومذوياً». هذا المسؤول يقلل من شأن ما أسماه «أدوات الضغط التي كانت لدى صنّاع القرار في تل أبيب، وتحديدًا نتنياهو» التي لم تقدّ إلى النتيجة المتمثلة في استمرار الاتفاق القائم أو عقد اتفاق جديد يُكفّن المزارعين الاسرائيليين من فلاحه تلك الأراضي.

رئيس الموساد الأسبق يهتم نتنياهو

خلفيّة الموقف الأردني الذي لم يزد سوى ثباتاً حتى الآن، كشفت الصحيفة طيفاً واسعاً منها بالقول إن الحكومة الإسرائيلية لم تنفذ وعودها للأردن بإقامة قناة البحرين، جسّر على نهر الأردن ومنطقة صناعية، ولم تُسيّر الأمور بحسب ما وعدت الملك الأردني، ومع ذلك فقد سكب نتنياهو الزيت على النار، مع قصة ضمّ غور الأردن.

وليس الأردنيون فقط من يهتمون نتنياهو وحكومته بتناقض الأزمة. بل ها هو رئيس الموساد الأسبق، إفرايم هليفي، يقول بمناسبة مرور ٢٥ عاماً على توقيع الاتفاقية بين إسرائيل والأردن، إنه يرى «خطراً كبيراً على اتفاق السلام مع الأردن، ولا اتهمّ المملكة بذلك، بل أوجّه أصابع الاتهام لإسرائيل». وأضاف المسؤول الإسرائيلي السابق الذي قاد المفاوضات السريّة التي أفضت لتوقيع الاتفاق عام ١٩٩٤، أنه في السنوات الأخيرة ابتعدت الحكومات الإسرائيلية عن المملكة، بالإضافة إلى احتقار الأردن والتقليل من وزنه والاستخفاف به، وذلك في نفس الوقت الذي تحوّل وضع المملكة الجيو-سياسي إلى سيء للغاية، وذلك بسبب الأحداث التي عاشتها المنطقة في السنوات الأخيرة، وبشكل خاص الحرب الأهلية التي شهدتها سورية منذ العام ٢٠١١، والتي أدّت لنزوح أكثر من مليون سوري إلى المملكة، كما قال. هذا التفسير هو صدى واضح لبلاغ الملك الأردني المذكور أعلاه عن «الظروف الإقليمية الصعبة».

عندما تلقّي «هارتس» و«يسرائيل هيوم» في الموقف قلّما تجد قضايا في إسرائيل تنفق عليها أقطاب المشهد السياسي والإعلامي، لذلك كان لافتاً أن تكتب «هارتس» المحسوبة على الليبراليين وحتى «اليسار الصهيوني» موقفاً من قضية العلاقات الأردنية-

الإسرائيلية، شاركتها إياه بشكل متماثل تقريباً صحيفة اليمين وحكومته «يسرائيل هيوم».

تكتب «هارتس»: «من أجل الحفاظ على حدود إسرائيل الأطول وفي سبيل إبقائها ليست آمنة فقط بل ومزدهرة ونامية على مدى الزمن، وللحفاظ على الإنجاز التاريخي الهائل لموقّعي الاتفاق (الأردني-الإسرائيلي)، لا يكفي إقامة علاقات سرية، مهما كانت جيدة، بين محافل الأمن، فحكومة إسرائيل ملزمة بتحسين مشاعر جيرانها من الشرق، ولا سيما مكانة الأردن الخاصة في الأماكن الإسلامية المقدسة، والامتناع عن تصريحات عديمة الأساس والمسؤولية تلمح بأن مكان الشعب الفلسطيني في الأردن».

أما «يسرائيل هيوم» فنشرت مقالا جاء فيه، رغم الانتقادات التي وجهها للأردن أيضاً، أنه: «تعترف الدولتان أن اتفاق السلام يخدم المصلحة المتبادلة وهو ذو أهمية استراتيجية في ضوء الهزات في الشرق الأوسط، ولكن كلتاهما لا تفعلمان ما يكفي لتعزيزه ومنع التدهور في العلاقات، على إسرائيل أن تبدي حساسية تجاه ضعف المملكة، مشاكل الملك والحساسيات المختلفة: المسألة الفلسطينية، الحرم، اللاجئون السوريون ومكافحة الإرهاب. والأمر يستوجب تطيف حدة المواقف والامتناع عن الاستفزازات والتصريحات الزائدة».

تحت السطح، وحقيقة ما يفكر فيه إسرائيليون اعتادوا على لغة الإملاعات ويصدمون الآن بسماع (إبن عربية، عبّر عنها عضو حزب الليكود جلعاد شارون (ابن شارون إياه) الذي هدد وتوعد في مقال منفلت: «يجب أن نقول لملك الأردن بدواعة تامة: إذا أخرجت المزارعين الإسرائيليين من الباقورة والغمر، ستبقون عطشى. ليس عبد الله بشكل شخصي، ففي القصر سيواصلون بالطبع تقديم المياه المعدنية الباردة في قناني زجاجية يعلوها الندى... ولكن سكان المملكة سيشعرون بالعطش جيدا». ويختتم بجلافة: «هذا موضوع سياسي، لا تتشاوروا علينا في موضوع مهم بالنسبة لنا وهامشي بالنسبة لكم، وما كان لأحد أن ينشغل به لو لم تتسلقوا هذه الشجرة. وإذا ما تشاورتم فهذا سيؤلمكم جدا. ونقطة أخيرة – كان يمكن أن نتوقع نكرانا أقل للجميل، ممن نحمي حياته وحميننا حياة أبيه منذ عشرين السنين». ويصعب العثور على لغة استعمارية أكثر صلفا وكلاسيكية من هذه.

تحليلات: قرارات ترامب الأخيرة تلزم إسرائيل بأن تعتمد على ذاتها أكثر فأكثر!

«في المؤسسة الإسرائيلية يشعرون بالقلق الشديد إزاء سلوك الإدارة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط وانعكاساته على إسرائيل وينتقدون عدم منطقية هذه الإدارة وعدم استعدادها لاستخدام القوة حتى في أعقاب أحداث كبيرة ومهمة لها تأثير بعيد الأمد»!



تقلبات ترامب تغرق إسرائيل في الشكوك.

بين السطور. وبناء على ذلك، فإن غياب رد من جانب إدارة ترامب على الهجوم ضد منشآت النفط السعودية، وقبل ذلك غياب رد على النشاطات الإيرانية الهجومية في مضائق هرمز وخليج عمان وإسقاط الطائرة الأميركية المسيّرة، يثبت سواء لأعداء أميركا أو لأصدقائها، أن ترامب يتكلم بصوت عال لكنه لا يمسك بيديه عصا كبيرة.

أما إفرام عنيار، رئيس معهد القدس للاستراتيجية والأمن (JISS)، فرأى في تعليق نشره في صحيفة «يسرائيل هيوم»، أن قرار سحب القوات الأميركية من شمال سورية يلزم إسرائيل بأن تعتمد على ذاتها أكثر فأكثر.

وكتب عنيار: قوبل قرار الرئيس ترامب القاضي بانسحاب القوات الأميركية من شمال سورية بغضب

شديد ونقد حاد من اليمين واليسار في إسرائيل، وفي الوقت الذي يمكن فهم النقد الذي تركّز على اعتبار هذا القرار بمثابة «خيانة» للأكراد، فإن النقد الذي تركّز على الهجوم على ترامب يعكس جهلاً كبيراً بماهية العلاقات الدولية وبالسياسة الخارجية الأميركية والاتجاهات العامة داخل المجتمع الأميركي. إن العلاقات بين الدول

من دون طيار، والهجوم على منشآت النفط السعودية، وصولاً إلى الخروج الأمريكي من سورية، بالإضافة إلى تعاطف الهيمنة الروسية في المنطقة.

وأضاف أن الكلام الذي كان يقال بحذر كبير في الأعوام الأخيرة، منذ صعود الرئيس الأميركي دونالد ترامب إلى الحكم، يقال حالياً بحدّة ومباشرة في غرف النقاشات، وخصوصاً في ضوء تطورات الأشهر الأخيرة. وعلى الرغم من العلاقات الجيدة بين الجيشين، فإن تبدل المناصب في طاقم الإدارة الأميركية والسياسة غير الواضحة التي يقودها ترامب، يصعبان الحوار الإسرائيلي مع الولايات المتحدة.

وتابع: إن تخوف إسرائيل المركزي الذي يجري التعبير عنه أيضاً في محادثات بين المستويين السياسي والعسكري، لا يتعلق بتحديد ملموس بل يدور حول الاستعداد لمواجهة التطورات الأخيرة، وتآكل قوة الردع للاميركيين كقوة عظمى، وأيضاً أعداء إسرائيل، في الأساس حزب الله، يمكن أن يسحموا لأنفسهم بمزيد من المخاطرة في عملياتهم في المنطقة. وذلك بشكل خاص على خلفية استمرار العمليات الإسرائيلية ضد التمرکز الإيراني بالقرم من الحدود ومشروع الصواريخ الدقيقة المشترك بين حزب الله وإيران. وفي هذا الوضع يفضل الجيش الإسرائيلي أيضاً استقراراً سياسياً يسمح بتحقيق خطط وميزانيات متعددة السنوات. واتفقت مع جوهر هذه التحليلات تعليقات صادرة عن شخصيات مقربة من الحكومة الإسرائيلية الحالية ورئيسها بنيامين نتنياهو.

فقد أشار زلمان شوفال، السفير الإسرائيلي السابق في الولايات المتحدة، في تعليق نشره في صحيفة «معاريف»، إلى أن من بدأ بتقويض السياسة الأميركية التقليدية في الشرق الأوسط هو الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما. وكانت الإشارة الأولى هي خطابه أمام الكلية العسكرية «ويست بوينت»، والذي أعلن فيه أن أميركا ستنتقل «محور سياستها» من الشرق الأوسط إلى الشرق الأقصى، وكانت الخطوة التالية الاتفاق النووي الإيراني الذي من أجله كان أوباما مستعداً لأن يتجاهل بصورة شبه تامة مصالح حلفاء الولايات المتحدة التقليديين في المنطقة. وتمثل الإنبيات القاطع على تغيير السياسة الأميركية في قرار أوباما نقض تعهده بالرد بقوة في حال إقدام الرئيس السوري بشار الأسد على استخدام الأسلحة الكيميائية ضد المتمردين في سورية، وبدا فهو يتحمل ولو بصورة جزئيّة المسؤولية عن استمرار حمام الدم هناك وعن تعاطف الوجود الروسي والإيراني.

وأضاف شوفال، مع انتخاب دونالد ترامب توقع كثيرون حدوث تغيير أساسي في سياسة الولايات المتحدة إزاء إيران، لكن سرعان ما تبين أنه باستثناء خروج الولايات المتحدة من الاتفاق النووي وفرض سلسلة من العقوبات، بعضها صارم وبعضها الآخر رمزي، استمرت سياسة أوباما. ولا بد من القول إن الإيرانيين يحسنون القراءة

أجمعت معظم التحليلات الإسرائيلية في الأيام القليلة الماضية على أن تخلي الرئيس الأميركي دونالد ترامب عن الأكراد في سورية هو الخطوة الأكثر درامية في التوجه العام نحو ترك منطقة الشرق الأوسط كلها أو على الأقل تقليص الوجود الأميركي فيها إلى الحد الأدنى.

وفقاً لهذه التحليلات، وقعت خلال الشهر الأخير حادثتان دراماتيكيّتان في الشرق الأوسط، هما: الهجوم الإيراني على منشآت النفط السعودية في ١٤ أيلول، والمحادثة الهاتفية بين الرئيس ترامب والرئيس التركي رجب طيب أردوغان في ٦ تشرين الأول. فالولايات المتحدة امتنعت من الرد على النصف المتعمّد الذي تسبب بضرر كبير لحليفها السعودية. وحتى الآن، جرى الحديث فقط عن هجوم عقابي سيبراني ضد الإيرانيين، حجه غير واضح. وبالإضافة إلى ذلك، فإن موافقة الرئيس الأميركي على إخراج القوة العسكرية الأميركية الصغيرة من شمال شرق سورية مهدت الطريق أمام هجوم تركي كثيف على الأكراد.

ورأى المحلل العسكري لجريدة «هارتس» عاموس هرتزبل أن الخطب الذي يربط بين الحدثين هو انخفاض حاد في الاستعداد الأميركي لتوظيف جنود وموارد في المنطقة. وكل هذا مغلف بكلام لا ينتهي يأتي مرات عديدة في اليوم من أعماق تيار وعي ترامب. ومع هذا، فإن الخلاصة واضحة جداً- يعتقد الرئيس الأميركي أنه حان الوقت لوضع حد لما يسميه «الحروب التي لا تنتهي» للولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

وبرأي هرتزبل فإن السعودية ودولة اتحاد الإمارات، الجارتين القريبتين من إيران، منزعجتان من هذا السلوك الأميركي، لكن إسرائيل أيضاً لديها سبب للقلق. فالانسحاب الأميركي يطرح أسئلة بشأن مدى التزام ترامب بإسرائيل في وقت الشدة، بينما أثبت الهجوم في السعودية جرأة إيرانية كبيرة، ومهارة عملانية كبيرة، وقدرة على التنفيد مدهشة، وهذه القدرة تفرض القيام بتغييرات في أنظمة الدفاع والاعتراض الإسرائيلية التي ركزت طوال سنوات على الرد على نار صاروخية منخينة المسار (صواريخ وقذائف)، وليس على تهديد خاطف قريب من الأرض، تشكّله الصواريخ البحرية وهجمات الطائرات المسيّرة. في مرحلة أولى ستكون هناك حاجة إلى أكثر من ٣٠٠ مليون شيكل للقيام بتحسين سريع لانتشار البطاريات الاعتراضية.

وفي المستقبل من المنتظر أن تزداد المبالغ أكثر. وأشار المحلل العسكري لصحيفة «معاريف» طال ليف رام إلى أنه في المؤسسة الأمنية الإسرائيلية يشعرون بالقلق الشديد إزاء سلوك الإدارة الأميركية في منطقة الشرق الأوسط، وانعكاساته على إسرائيل، وينتقدون عدم منطقية هذه الإدارة وعدم استعدادها لاستخدام القوة حتى في أعقاب أحداث كبيرة ومهمة لها تأثير بعيد الأمد، وذلك بدءاً من انتهاك الإيرانيين حرية الملاحة في الخليج، مروراً بإسقاط الطائرة الأميركية

إعداد: بروهوم جرابسي

«المشهد» الاقتصادي

موجز اقتصادي

ارتفاع النمو الاقتصادي في الربع الثاني بنسبة ٠,٦٪

سجل النمو الاقتصادي الإسرائيلي في الربع الثاني من العام الجاري ارتفاعاً هامشياً بنسبة ٠,٦٪ بمعدل سنوي، وهو يعد انكماشاً، أكثر من اعتباره ركوداً، بعد الأخذ بعين الاعتبار التكاثر السكاني بنسبة ٢٪ سنوياً، وهذا عملياً يحقق تقديرات بنك إسرائيل المركزي التي أطلقتها في تقرير سابق هذا العام، محذراً الحكومة من مغبة استمرار شلل الحكم، ما يتعكس سلباً على الاقتصاد.

فقد قال مكتب الإحصاء المركزي إن الناتج الإجمالي المحلي ارتفع عملياً بنسبة ٠,٦٪ في الربع الثاني من العام الجاري ٢٠١٩، وهذا أقل من التقديرات السابقة لمكتب الإحصاء التي تحدثت عن ارتفاع بنسبة ١٪، وهي أيضاً نسبة هامشية ضعيفة، ويعود التصحيح الآن بشكل أساسي إلى تحديث بيانات التصدير، بعد زيادة بنسبة ٤,٤٪ في الربع الأول من عام ٢٠١٩ وزيادة قدرها ١,٤٪ في الربع الرابع من عام ٢٠١٨، وتشير البيانات إلى أن تباطؤ النمو يرجع إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي الخاص وانخفاض الاستثمارات في الأصول الثابتة.

وانخفاض الإنفاق الاستهلاكي الخاص في الربع الثاني من العام الجاري بنسبة ٠,٩٪ على أساس سنوي، مما يعني انخفاضاً بنسبة ٢,٧٪ في الإنفاق للفرد الواحد. وجاء الانخفاض في نفقات الاستهلاك الخاص للفرد الواحد في الربع الثاني بعد زيادة قدرها ٣,٨٪ في الربع السابق وزيادة قدرها ٥,٣٪ في الربع الرابع من عام ٢٠١٨ في حساب سنوي.

ووفقاً للتقرير، تأثر النمو بالانخفاض الكبير في واردات السيارات، إذ انخفض الإنفاق على شراء السيارات للاستخدام الخاص بنسبة ٩,٣٪ على أساس سنوي، وانخفض الاستثمار في مركبات النقل البري بنسبة ٨,٨٪ على أساس سنوي، والسبب في البيانات الاستثنائية هو إدخال واردات السيارات إلى إسرائيل. وفي الربع الأول، تم القيام به بهدف توقع التحديث على معادلة الضرائب الخضراء، التي دخلت حيز التنفيذ في ١ نيسان، مما أدى إلى زيادة العديد من المركبات. في المقابل، كانت هناك زيادة في صادرات السلع والخدمات والإنفاق على الاستهلاك العام، وكذلك زيادة واردات السلع والخدمات.

وكان النمو الاقتصادي قد بلغ في العام الماضي ٢٠١٨ نسبة ٣,٣٪، وهي أقل من نسبة النمو في العامين الأسبقين، ٣,٥٪ في ٢٠١٧، و٤,٤٪ في ٢٠١٦. وقد حذر البنك المركزي قبل فترة من استمرار انخفاض نسب النمو في المستقبل إلى أقرب للركود، إذ لم تقدم الحكومة على إجراءات لتخفيف النمو.

ويقول البنك المركزي إن الاقتصاد الإسرائيلي يتدحرج نحو ما هو أقرب إلى الركود الاقتصادي، في حال لم تتخذ الحكومة إجراءات جوهريّة ذات قدرة على رفع الإنتاجية، وزيادة المشاركة في العمل، خاصة بالذكر جمهور المتدينين المتزمتين «الحريديم»، الذين نسبة مشاركة رجالهم في سوق العمل تقل عن ٥٠٪، لدوافعهم الدينية، في حين أن النساء العبريات محرومات من فرص العمل، ونسبة مشاركتهن بالكاد تصل إلى ٥٠٪.

إجراءات اقتصادية قد ترفع أسعار العطور

قالت مصادر حكومية إسرائيلية إنه من المحتمل أن يتم اتخاذ إجراءات اقتصادية جديدة، ستؤدي تلقائياً إلى ارتفاع أسعار العطور المستوردة، في السوق الإسرائيلية، بعد أن شهدت في السنوات الأخيرة انخفاضاً جعلها قادرة على منافسة أسعار العطور التي تبيع في السوق الحرة في المعابر الدولية.

ووفق التقرير الاقتصادي، فإن وزارة الصحة وضعت منذ شهر آب الماضي أنظمة، ولم تقرر نهائياً بعد، من أجل إخضاع أسعار العطور للرقابة، أسوة بمستحضرات التجميل التي فرضت عليها الرقابة منذ العام ٢٠١٦. والقصد من الرقابة هو فرض شروط عديد للاستيراد، ورفع كلفة استيراد تراخيص الاستيراد، بما في ذلك فرض شروط أخرى من شأنها أن ترفع كلفة الاستيراد، وهذا ما سيؤدي تلقائياً إلى ارتفاع أسعار العطور للمستهلكين. إلا أن وزارة الاقتصاد تعارض بشدة اقتراح وزارة الصحة، وقالت مصادر في وزارة الاقتصاد إنه حتى الآن لا يوجد قرار نهائي. في حين قال وزير الاقتصاد إيلي كوهين من حزب الليكود لصحيفة «دي مارك» الاقتصادية: «سنستخدم حق النقض ضد أي تشريع يضر بالمنافسة والاستيراد. وزارة الاقتصاد تدعم إزالة الحواجز وفتح الأسواق، وستعارض أي اقتراح له وزن إداري سيرفع الأسعار».

وقالت مصادر في وزارة الاقتصاد إن وزارتها عرضت على وزارة الصحة مقترحات لأنظمة بديلة من شأنها أن لا ترفع الأسعار، وأكدت أن المداوات بين الوزارتين ما زالت جارية.

من الأنظمة لغرض الرقابة الصحية على مستحضرات التجميل، ومعها أيضاً مستحضرات «التواليت» بما فيها الصابون والشامبو على أنواعه، وبالذات المخصص للأطفال. وحسب مستوردين فإن تلك الأنظمة ساهمت في رفع أسعار هذه المنتجات، ولهذا فإن فرضها على العطور من شأنه أن يرفع الأسعار دون أي مبرر، لأن حيز المنافسة بين المستوردين سيتقلص.

وفي كل الأحوال، فإن مقترحات وزارة الصحة ستكون لاحقاً ضمن إجراءات ستكون لها حكومة إسرائيلية مقبلة مضطرة للقيام بها، وهي إعادة فرض الجمارك على بعض البضائع، بهدف رفع مستوى جباية الضرائب، بهدف تقليص العجز الحاصل في الموازنة العامة، الذي بات يلامس ٤٪ من إجمالي الناتج العام، بدلا من ٢,٩٪ كما هو محدد لميزانية ٢٠١٩. ما يعني أن النسبة الزائدة في العجز تعادل ما بين ١٤ مليار إلى ١٥ مليار شيكل.



قلق إسرائيلي متعاظم على الصادرات من جراء تراجع النمو العالمي وارتفاع قيمة الشيكل

اتحاد الصناعيين يكشف عن فصل ٣٢٣٠ عاماً منذ مطلع العام الماضي بسبب تراجع قيمة الدولار* محافظ بنك إسرائيل يتمسك بسياسة عدم التدخل بسعر الصرف رغم الانتقادات *OECD تخفض تقديراتها للنمو الاقتصادي العالمي للعامين المقبل، ما سينعكس حتماً على الصادرات الإسرائيلية

وانتقد المحلل الاقتصادي في صحيفة «يديعوت اخرونوت» سيفر بلوتسكرو السياسة الاقتصادية التي يعتمدها محافظ البنك المركزي يارون، وقال إنها ضعيفة، وليست قادرة على السيطرة على أجواء الدورة الاقتصادية، في ظل تعثر تشكيل حكومة جديدة، وقال إن تقديرات البنك المركزي تبعد عملياً مخاطر حالة التباطؤ الاقتصادي العالمي عن الاقتصاد الإسرائيلي، وكان إسرائيل معزولة عن العالم، حسب وصفه. وسيكون على الحكومة، حسب بلوتسكرو، فرض إجراءات متشعبة من أجل توفير مبلغ ١٤ مليار إلى ١٥ مليار شيكل، هو العجز القائم في ميزانية العام الجاري، وكما يبدو فهذه ستكون على حساب ميزانية العام المقبل ٢٠٢٠، التي من المؤكد سيتأخر إقرارها، طالما لا توجد حكومة ثابتة، ويقول بلوتسكرو إنه لأول مرة منذ فترة طويلة، سيتم تخفيض الإنفاق الحكومي الحقيقي بنسبة ١٪ تقريبا في العام المقبل، مع توفير أموال أقل مقابل التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والنقل والخدمات الاجتماعية.

ويؤكد بلوتسكرو أن توفير المبلغ المطلوب لا يمكن تحقيقه من دون فرض ضرائب جديدة على المواطنين، ما يعني جمود استهلاك الفرد، في أفضل الأحوال، بعد أن حقق الاستهلاك الفردي زيادات متواصلة في السنوات الأخيرة، ويضيف أن «هذه حزمة من التقليلات والضرائب الثقيلة والمؤلمة، حتى لو لم تكن الأكثر في تاريخ الاقتصاد الإسرائيلي».

وقد عرض بلوتسكرو على تقديرات بنك إسرائيل، بأنه في حال شهد الاقتصاد الإسرائيلي ركوداً، فإن ارتفاع البطالة سيكون ضئيلاً جداً، وقال إنها تقديرات متفائلة بشكل مفرط، حسب وصفه.

وحذر وزير المالية الأسبق، وزير الطاقة الحالي، يوفال شتاينبرغ، من أن استمرار عدم تشكيل حكومة جديدة في إسرائيل، سيجعل شركات ومعاهد تقديرات الاعتمادات المالية العالمية، تتخضع مستوى الاعتماد لإسرائيل، ما سيكلفها فوائد أكثر على القروض، ما يعني ارتفاع مستوى الدين العام.

وقد شهد الدين الإسرائيلي العام في الأعوام الثلاثة الأخيرة هبوطاً حاداً، لأول مرة هبط عن مستوى ٦٠٪ من الحجم الإجمالي للناتج العام، إلا أن العجز الحاصل في الموازنة العامة، من شأنه أن يرفع حجم الدين مجدداً، أيضاً من حيث نسبته من إجمالي الناتج العام.

يزيد القلق لدى الأوساط الاقتصادية الإسرائيلية، الرسمية وفي القطاع الخاص، لأن هذا مؤشر لحركة التجارة العالمية. وما يزيد قلق إسرائيل أن تراجع النمو يبرز في الدول الغنية والمتطورة، ومن بينها أولى الدول المستوردة من إسرائيل، مثل الولايات المتحدة الأميركية، التي تحتل المركز الثاني بعد الاتحاد الأوروبي في استيراد البضائع الإسرائيلية، وتستورد حوالي ٢٥٪ من إجمالي الصادرات الإسرائيلية. وحسب OECD، فقد هبطت تقديرات النمو للعام الجاري في الاقتصاد الأميركي من ٢,٨٪ إلى ٢,٤٪، وكذا بالنسبة لتقديرات النمو في دول الاتحاد الأوروبي، إذ تراجع المعدل بنحو ٠,٧٪.

ويقول المحلل الاقتصادي أدريان بايلوت، في مقال له في صحيفة «كالكاليست»، إن من أبرز مسببات تراجع الحركة التجارية العالمية، وبالتالي تراجع النمو العالمي، هو الحرب التجارية القائمة بين الدول الكبرى، في العامين الأخيرين، ما خلق حالة من عدم اليقين بالنسبة للمستقبل.

وحذرت OECD من أن التوترات في التجارة الدولية لا تؤدي الطلب على المدى القصير فحسب، بل يمكنها أيضاً أن تؤدي الإيجابية والموازنة طويلة الأجل. كما حذرت OECD من أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي من دون اتفاق، سيؤدي إلى هبوط في النمو الاقتصادي في المملكة، وتصبح معرصة بصورة أكبر للركود، ويجري الحديث أيضاً عن دول من أبرز الدول المستوردة من إسرائيل.

وقد حذر محافظ بنك إسرائيل المركزي أمير يارون في الأيام الأخيرة، من أنه «في حال وصول التباطؤ العالمي إلى قطاعات التكنولوجيا، فسيؤثر ذلك أيضاً على صناعة الهايك الإسرائيلية». ويقول مسؤولون في بنك إسرائيل إن الحالة التجارية العالمية، التي ستنعكس لا محالة على الصادرات الإسرائيلية، تأتي في وقت تشهد فيه إسرائيل عجزاً كبيراً في الموازنة العامة، يلامس ٤٪، وعلى الحكومة اتخاذ تدابير اقتصادية للجم العجز وإعادة تدوير إلى المستوى المحدد للعام الجاري ٢٠١٩.

ولكن ما يطرحه مسؤولون بات صعباً، إذ أن إسرائيل تنهي العام الجاري في ظل حكومة مؤقتة، صلاحياتها ليست إلى الحد الذي يسمح لها باتخاذ إجراءات اقتصادية قاسية، خاصة وأن مسألة إجراء انتخابات ثالثة ما تزال مطروحة على جدول الأعمال، ولن تقبل الحكومة الحالية الإقدام على ضريات اقتصادية في ظل احتمالات الانتخابات.

الأولى حينما تراجع في نهاية العام ٢٠٠٤، من مستوى ٨,٩٪ شيكل للدولار، واستقر بين العامين ٢٠٠٥ و٢٠٠٧ في محيط ٤,٣٪ شيكل للدولار، وفي أعقاب الأزمة المالية العالمية، انهار الدولار من ربيع العام ٢٠٠٧، وحتى النصف الثاني من العام ٢٠٠٩، إلى مستوى تراوح ما بين ٣,٤٪ وحتى ٣,٧٪ شيكل للدولار، ولاحقاً عاد إلى محيط تراوح ما بين ٣,٧٪ وحتى ٣,٩٪ شيكل للدولار، حتى نهاية ٢٠١٧، لبيد مسيرة تراجع من مطلع العام ٢٠١٨، وحتى الآن، إذ يتم التداول به في محيط ٣,٥٪ شيكل للدولار.

وعلى مر السنين، تدخل بنك إسرائيل بقوة في سعر الدولار، من خلال شراء الدولارات من السوق. إلا أن محافظ بنك إسرائيل المركزي الحالي أمير يارون، الذي تولّى منصبه في خريف العام الماضي ٢٠١٨، ينتهج سياسة محافظة جداً، ويمتنع عن تدخل البنك المركزي في سعر الدولار، وباقي العملات العالمية.

وقالت صحيفة «دي مارك» الاقتصادية إنه حتى الآن تجنب اتحاد الصناعيين التعليق على سياسة يارون، إلا أن تراجع أرباح المصدرين، وحتى تكبد خسائر، فرض على اتحاد الصناعيين المطالبة بتغيير سياسة البنك المركزي الحالية. وحسب الصحيفة، فقد انتقد العديد من المستثمرين في القطاع الصناعي هذه السياسة، التي تتسبب بخسائرهم.

وفي المجمل يطالب المستثمرون بتدخل بنك إسرائيل المركزي، بموجب السياسة التي كانت قائمة منذ سنوات، إذ اشترى البنك على مر السنين عشرات المليارات من الدولارات، ليرفع احتياطي العملة الأجنبية من ٢٨ مليار دولار حتى نهاية آذار ٢٠٠٨، إلى أكثر من ١٠٥ مليارات دولار حالياً، ولكن الخبراء يقولون إن رفع قيمة الاحتياط لم يكن هدفه فقط رفع قيمة الدولار، وإنما بالأساس ملائمة الاحتياط مع حجم الصادرات الإسرائيلية.

تراجع النمو العالمي

بموازاة ذلك، أصدرت منظمة التعاون والتنمية بين الدول المتطورة OECD تقريراً، خفضت فيه توقعاتها للنمو الاقتصادي العالمي في العام الجاري، من ٣,٢٪ حسب التقديرات السابقة، إلى ٢,٩٪. وقالت المنظمة إن النمو سيتدهور أكثر في العام المقبل ٢٠٢٠، إذ هبطت التوقعات من ٣,٤٪ سابقاً، إلى ٣٪ في التقديرات الجديدة، وهذا ما

يتعاطم القلق في الأوساط الاقتصادية الإسرائيلية، على المستويين الرسمي والخاص، من مستقبل الصادرات الإسرائيلية في الفترة القريبة، وذلك على ضوء التقارير العالمية التي تحدثت عن تراجع في تقديرات النمو الاقتصادي العالمي، ما يعني تراجع حركة التجارة العالمية، التي تتأثر أيضاً في «حرب فرض الجمارك» بين الدول الكبرى، وما يزيد الطين بلة، هو انخفاض قيمة الدولار أمام الشيكل، بغرابة ١٠٪ منذ مطلع العام ٢٠١٨، ما أدى إلى فصل آلاف العاملين في قطاعات الصناعة، وبضمنها قطاع «الهياتك».

ومنذ عقدين من الزمن، حينما بدأت الصادرات الإسرائيلية تسجل فترات ضخمة، وارتفاع حجمها بنحو ٣٥٠٪ خلال الفترة السابقة، بات وزن الصادرات في احتساب النمو الاقتصادي الإسرائيلي أكبر من ذي قبل، ولذا فإن كل تراجع في الصادرات ينعكس بقدر أكبر على النمو، وهذا يأتي في الوقت الذي تظهر فيه التقارير الإسرائيلية أن صادرات البضائع في حالة جمود منذ ست سنوات تقريبا، وأن ما يرفع الصادرات سنوياً صادرات الخدمات، التي تحتاج إلى أيد عاملة أقل بما لا يقاس عن صادرات البضائع.

قيمة الشيكل وفصل العاملين

قال تقرير جديد لاتحاد الصناعيين، صدر في الأيام الأخيرة، إنه منذ مطلع العام ٢٠١٨، جرى فصل ٣٢٣٠ عاملاً في قطاع الصناعة، التي تصدر للخارج. وقد ألقى التقرير باللوم على انخفاض قيمة الدولار أمام الشيكل، بنسبة تقارب ١٠٪ منذ مطلع العام ٢٠١٨، ما جعل المردود المالي بالشيكل للصادرات أقل، وهذا يقلل بالربحية، وجدوى الإنتاج، لأن كلفة العمل تُدفع بالشيكل.

وحسب التقرير، فإنه فقط في قطاع المنتجات المعدنية تم فصل ٦٠٥ عاملين، وفي صناعة الغزل والنسيج تم فصل ٧٧٠ عاملاً، وهو ما يمثل (٣,٩٪ من الصناعة. ويقول اتحاد الصناعيين في تقريره إن «الاقتصاد يدفع ثمن عدم مبالاة بنك إسرائيل المركزي. فقد أصبح الركود قاب قوسين أو أدنى، ولكن نظام الحكم مشلول، في حين يتخلى محافظ بنك إسرائيل أمير يارون عن المسؤولية، فبدلاً من التصرف كشخص مسؤول، فإنه ينثر البيانات الصحافية التي ليس لها أفعال ولا نتائج».

وكان تراجع قيمة الدولار أمام الشيكل قد وقع في مرحلتين،

التضخم المالي في تراجع وأسعار البضائع الاستهلاكية في ارتفاع!

***التضخم تراجع في أيلول بنسبة ٠,٢٪ وحتى نهاية العام سيشهد تراجعاً أخرى ***

أسعار البضائع الاستهلاكية في ارتفاع، ما لجم زيادة الشراء في شبكات التسويق الكبرى

التي ترتفع فيها الأسعار، ويرتفع أيضاً الاستهلاك، ولكن في الشهرين الأخيرين من المفترض أن يسجل تراجعاً في التضخم المالي، وفق ما تظهره تقارير هذين الشهرين في السنوي الأخيرة. ما يعني أن التضخم المالي الإجمالي للعام الجاري ٢٠١٩، سيكون في حدود ٠,٧٪، وهذا للعام السادس على التوالي الذي يسجل فيه التضخم أقل من الحد الأدنى المطلوب الذي حدده البنك المركزي الإسرائيلي للتضخم المالي، بأن يكون ما بين ٠,٣٪ إلى ٣٪ سنوياً. وكان التضخم المالي في العام ٢٠١٨، قد سجل ارتفاعاً بنسبة ٠,٨٪، وهي النسبة الأعلى منذ العام ٢٠١٤، الذي انخفض فيه التضخم لأول مرة، بنسبة ٠,٢٪، وتبعه امان انخفاض فيهما التضخم بنسبة ١٪ ثم ٠,٢٪، وفي العام ٢٠١٧، سجل التضخم ارتفاعاً بنسبة ٠,٤٪.

وتؤكد هذه المعطيات أن بنك إسرائيل المركزي والسنة الرابعة على التوالي، يخطئ في تقديراته للفائدة البنكية، إذ كان يتوقع البنك ارتفاعها إلى مستوى ٠,٧٪ في الربع الأخير من العام الجاري، إلا أنه على ضوء تراجع التضخم، من جهة، وانخفاض قيمة الدولار أمام الشيكل من جهة أخرى، فإن احتمالات خفض الفائدة البنكية باتت واردة، وذلك بإعادتها إلى المستوى الذي كانت عليه حتى تشرين الثاني من العام الماضي، بنسبة ٠,٣٪.

سيرتفع بنسبة ما بين ١٪ إلى ١,٥٪. وبالطريقة ذاتها، سيتم رفع أسعار حبوب النخارص الصباحية بنسبة ٢,٥٪.

كذلك فإن شبكات التسوق تراجعت في العام الجاري عن حملات التخفيض، لتحفيز الشراء، ما ساهم أكثر في رفع كلفة سلة المشتريات. كما شهدت السوق الإسرائيلية ارتفاعاً للأسعار في المواد الاستهلاكية الأساسية، خاصة منتوجات الألبان والأجبان، التي ارتفعت في شهر أيار الماضي بنسبة ٣,٢٪، تبعها ارتفاع بنسبة ٣,٥٪ في شهر آب الماضي، ورغم ذلك، فقد أظهر التقرير المذكور، انخفاضاً في أسعار شركة المشروبات الغازية المركزية (كوكاكولا) في إيراداتها في الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠١٩، بعد رفع أسعار بعض منتجاتها بنسبة ٢,٩٪ إلى ٣,٢٪ في تشرين الأول من العام الماضي.

تراجع التضخم

وكما ذكر، فقد أعلن مكتب الإحصاء المركزي أن التضخم المالي سجل في شهر أيلول الماضي تراجعاً بنسبة ٠,٢٪. وبذلك يكون التضخم قد ارتفع في الأشهر التسعة الأولى من هذا العام بنسبة ٠,٢٪. وفي الأشهر الـ ١٢ الأخيرة ارتفع التضخم بنسبة ٠,٣٪. وحسب التقديرات، فإن التضخم في شهر تشرين الأول المنتهي سيسجل ارتفاعاً طفيفاً، لكونه شهد الأعياد العبرية،

الثلاثة الأخيرة من العام الجاري، فمن المتوقع أن يكون عام ٢٠١٩ واحداً من السنوات القليلة في العقود الأخيرة، التي تتجه فيها سوق المواد الغذائية إلى الركود. وكانت آخر مرة تم فيها تسجيل مثل هذا الاتجاه في عام ٢٠١٤، كنتيجة لمحاولات منجي المواد الغذائية رفع أسعار المنتجات، التي تم خفضها استجابة لاحتياجات صيف ٢٠١١. إذ بدأ المنتجون في رفع الأسعار في الأشهر الأخيرة من عام ٢٠١٢، ورداً على ذلك، خفض المستهلكون الاستهلاك، وأدى إلى انخفاض كمية المباع عام ٢٠١٤ بمقدار ٠,٦٪.

ووفق تقرير شركة ستور مينسك، بلغ إجمالي مبيعات سوق المنتجات الاستهلاكية، بما في ذلك الأغذية والمشروبات ومنتجات العناية الشخصية ومنتجات التنظيف، ٣٥٩٦ مليار شيكل في الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري، بزيادة قدرها ٢,٧٪ مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، في الوقت نفسه، في الأشهر الثمانية الأولى من العام، ارتفع مؤشر أسعار ستروكنيكست، الذي يقيس التغيرات في أسعار المنتجات، بنسبة ٥,٩٪. ووفقاً للشركة، فإنه بتحديد ارتفاع الأسعار، فإن الزيادة الصافية في شراء البضائع بلغت نسبتها ١,٢٪. وهذا يقل عن نسبة التكاثر السكاني التي هي ٢,٢٪. ويقول التقرير إنه إذا استمر هذا الاتجاه خلال الأشهر

نتنياهو يرسم «تحديات عسكرية» ويطالب برفع ميزانية الجيش برغم عجز الموازنة العامة!

رئيس هيئة الأركان العامة يبدأ مداولات مع وزير المالية لزيادة ميزانية الجيش ابتداء من العام الجاري *الجيش بدعم نتيناهو يطالب بميزانيات لشراء عتاد جديد وتحديث ما هو قائم *ميزانية الجيش ٧٢ مليار شيكل ونتيناهو يريد رفعها إلى ٧٦ *وزارة المالية تطالب بتقليص ١٫٥ مليار من رواتب وامتيازات العسكريين *محللون: أي زيادة ستكون على حساب الميزانيات الاجتماعية!



(إفب)

١٨٪، وهذه زيادة من شأنها ضمان ٥ مليارات شيكل للموازنة العامة، إضافة إلى فرض ضرائب أخرى، وإلغاء إعفاءات ضريبية وجمركية متعددة.

ويحذر الخبراء والمحللون حاليا من مغبة فشل تشكيل حكومة، والاتجاه نحو انتخابات ثالثة، ما سينعكس على الاقتصاد سلبا، ويجهد الكثير من الاستثمارات، أو أن تكون وتيرتها بطيئة، ما يعني نسبة نمو أضعف. كما يحذر المحللون من أنه في حال تشكلت حكومة جديدة، فإن الشركاء فيها سيحلمون مطالب تكلف الخزينة العامة، ما سيجعل العجز يتفاقم أكثر، ورغم هذا، هناك من يتوقع أن الحكومة الجديدة ستستغل كونها تتشكل للتو، وأن الانتخابات التالية ستكون بعيدة، لتنجز على القيام بتقليصات كبيرة في الموازنة العامة للجم العجز، وليس من المستبعد أن يكون الثمن رفع ضرائب وخفض مخصصات اجتماعية.

ويقول مسؤولون في وزارة المالية إنه بما أن السنة الحالية قد شارفت على الانتهاء، ولا يمكن إجراء تقليصات في ميزانيتها، فإن عبء التقليصات سينتقل كليا إلى ميزانية العام المقبل ٢٠٢٠، التي سيتم إقرارها في وقت متأخر من العام المقبل، لربما حتى الربيع في حال تشكلت الحكومة، أو حتى الصيف في حال جرت انتخابات ثالثة.

تسببتا في إعلان رئيس الوزراء عن أن إضافة ٤ مليارات شيكل فقط هو الحد الأدنى المطلوب». والتقدير في التحليلات أن الزيادة في ميزانية الجيش ستكون في أي حكومة تشكل، وهذا التقدير يتعزز في حال كانت الحكومة برئاسة أو بمشاركة تحالف «أزرق أبيض»، الذي يصف في مقدمته ثلاثة رؤساء أركان سابقون للجيش، وهم أول من سيدافعون عن احتياجات الجيش، ويطالبون بضمانها في كل ميزانية مقبلة.

ويطرح نتيناهو مطلب زيادة ٤ مليارات شيكل سنويا للجيش، في الوقت الذي يعي فيه أن الحكومة المقبلة ستكون مطالبة بالعمل على توفير حتى ١٥ مليار شيكل (٢٦٦) مليار دولار)، في ميزانية العام الجاري، بهدف سد العجز القائم والمتفاقم في الموازنة العامة. فهذا العجز بدأ يتكشف منذ مطلع العام الجاري، ووصل حتىى الثلث الأول إلى ١٠ مليارات شيكل، واستمر العجز بوتيرة أبطأ نسبيا، حتى بلغ في هذه المرحلة قرابة ١٥ مليار شيكل، وهو ما يعادل ٢٠٪ من حجم الناتج العام، على الرغم من أن سقف العجز المحدد للسنة الجارية هو ٢٩٪.

ومن بين الحلول التي تطرحها الوزارة رفع ضريبة القيمة المضافة على المشتريات بنسبة ١٪، أي إعادتها إلى نسبة

عميت إن مطلب نتيناهو بزيادة ٤ مليارات شيكل سيعني إجراء تقليصات في ميزانيات الوزارات الاجتماعية، بقيمة ١٣ مليار شيكل في السنوات الثلاث المقبلة، في الوقت الذي ليس لدى وزارة المالية القدرة على أي إضافات في الميزانية القائمة بسبب العجز الحاصل.

ولم يستبعد عميت أن يكون وراء طلب نتيناهو لهذه الزيادة عامل شخصي، بمعنى أنه يريد أن تسجل على اسمه خطة كبرى متعلقة بميزانية الجيش، أسوة بخطة سابقة أطلقت عليها كنية تحمل أسماء وزراء ورؤساء حكومات سابقين، ولكن رسميا، حسب عميت، فإن نتيناهو بدأ يضغط من أجل إقرار الزيادة، التي طالب بها منذ شهر آب ٢٠١٨، بعد الهجمات التي تعرضت لها منشآت نفطية سعودية، نسهاا الغرب وإسرائيل لإيران، رغم نفي الأخيرة، في منتصف أيلول الماضي.

ويقول عميت أن الهجوم الإيراني «لم يكشف عن أي أسلحة ابتكارية لم تكن إسرائيل تعرف بوجودها»، فإسرائيل تعرف أن إيران تمتلك صواريخ كروز وطائرات من دون طيار، ورغم ذلك فقد فوجئوا في أجهزة الأمن «بالقدرة على إطلاق صواريخ كروز وطائرات من دون طيار في وقت واحد من قبل الإيرانيين ٢٠٠ هدفًا متزامنًا في المملكة السعودية، وقبل كل شيء، البراة والرغبة في تنفيذ مثل هذا الهجوم، وهما اللتان

وفي هذا الإطار قالت وسائل إعلام إسرائيلية، في مطلع الأسبوع الجاري، إن الجيش أعرب عن استعداده للاستغناء عن شراء غواصة حربية ألمانية سادسة، ضمن صفقة تدور حولها شبهات بالفساد، وصلت إلى حد اتهام بعض المتورطين بتلقي الرشاوى. ورغم أن كل الأسماء تقريبا على علاقة وثيقة وحتى صلة قرابة لنتيناهو، إلا أن الأخير لم توجه له أية شبهة، في حين يصر وزير الدفاع الأسبق موشيه يعلون على أن نتيناهو متورط في هذه القضية.

وقالت صحيفة «يديעות أخرونوت»، في عددها الصادر يوم الأحد الأخير، إنه في إطار الخطة متعددة السنوات التي بلورها رئيس الأركان كوخافي، والتي ستطرح قريبا لإقرار القيادة السياسية، ستكون هناك توصية بأنه بدلا من شراء غواصة سادسة، أن يتم تعزيزيز الجيش بدفاع جوي، وبسلاح دقيق، وتعزيز الجيش البري.

وكانت دارت في العقد الأخير مداولات في جهاز الأمن حول حجم أسطول الغواصات اللازم، واعتقد رؤساء الأركان السابقون، من غابي أشكنازي حتى بيني غانتس وغادي أيزنكوت، أنه يمكن الاكتفاء بخمس غواصات، ولكن رئيس الحكومة بنيامين نتيناهو اعتقد خلاف ذلك، واتخذ وحده القرار بشراء غواصة إضافية.

وقالت الصحيفة إنه في جهاز الأمن يعتقدون بأن غواصة سادسة هي قرار مهني شرعي من القيادة السياسية، ولكن

المشكلة كانت في عدم إشراك القيادة العسكرية ووزير الدفاع الأسبق يعلون. وثمة ادعاء آخر طرح ضد نتيناهو كان أنه سعى لأن يحقق شراء ثلاث غواصات إضافية بحيث يبيع الأسطول الإسرائيلي تسع غواصات، أما نتيناهو فادعى أن نيته كانت استبدال الغواصات الثلاث الأولى التي ستخرج عن نطاق الخدمة.

وحسب الصحيفة، فإن الجيش «يحتاج» إلى علوة ميزانية كبيرة أخرى في ضوء التهديدات التي نشأت في الشرق الأوسط. ويبحث كوخافي عن مصادر مالية داخلية، أحدها هو التخلي عن الغواصات فالיום لدى سلاح البحرية خمس غواصات، ويفترض بالسادسة أن تصل بعد سنتين. وبموجب خطة المشتريات، فإنه حتى نهاية العقد المقبل، بمعنى حتى عام ٢٠٣٠، ستصل ثلاث غواصات أخرى لتحل محل ثلاث غواصات قديمة ستخرج عن نطاق الاستخدام، ولأن يقترح الجيش التخلي عن واحدة منها، وتكلف الغواصة نحو نصف مليار يورو، ثلثها بتمويل المانيا، وثلثان بتمويل إسرائيلي، أما كلفة صيانة الغواصة في السنة فهي أكثر من ٢٠٠ مليون شيكل.

وكانت الشرطة الإسرائيلية قد أعلنت قبل أقل من عام أن في نيتها التوصية بتقديم لوائح اتهام ضد ستة من كبار المسؤولين ومستشاري رئيس الحكومة بنيامين نتيناهو، بعد أن تجمعت أدلة تدينهم بتلقي رشاوى في صفقة لشراء غواصات ألمانية اعتبر الجيش أصلا أنه لا حاجة له فيها. وتطرح هذه الاتهامات علامات سؤال حول دور نتيناهو في هذه القضية، خاصة وأن الحديث يجري عن هم في الحلقة الأضيق من حوله.

تقليصات في ميزانيات الوزارات الاجتماعية

ويقول المحلل الاقتصادي في صحيفة «ذي ماركرز» حجاب

ورقة «تقدير موقف» صادرة عن «معهد السياسات والاستراتيجيا» في «مركز هرتسليا»:

الهجمات المنسوبة إلى إسرائيل في العراق تتعارض مع جزء من أهدافها الاستراتيجية نفسها!

«ثمة شك في أن يكون لدى إسرائيل القدرة على أن تحقق في العراق الإنجازات التي حققتها في سورية في مساعيها لكبح التمرکز الإيراني»

على خلفية التطورات الأخيرة، من الأصح أن توقف إسرائيل عملياتها، وأن تفكر في مسار جديد. ففي إطار بلورة سياسة شاملة للساحة العراقية، لا يشكل إحباط التهديدات وعمليات حركة على أنواعها (معركة بين الحروب) هدفا بحد ذاته، بل يشكل فقط إحدى الوسائل بالإضافة إلى جهود سياسية ودبلوماسية وغيرها.

ويجب لأي استراتيجيا إسرائيلية واسعة أن تستند إلى تعاون وثيق مع الإدارة الأميركية، وفحص كل عملية في العراق من وجهة نظر تأثيرها في الجهد العام لتقليص السيطرة الإيرانية. ويتعين على الدولتين القيام بتحليل خطواتهما في العراق من وجهة نظر بعيدة المدى، وتقدير كيف يمكن عرقلة توجه العراق نحو نموذج حزب الله، والمخاطر التي ستواجهها.

إسرائيل بحاجة إلى نظرة تفاضلية لتصنيف درجة خطورة التهديدات المتعددة من العراق، وفحص السبل لإحباطها، وتأثيراتها في المصالح الإسرائيلية الواسعة. في راس القائمة يجب أن نعدد القدرات التي تقيمها إيران في العراق، والقدرة على إصابة إسرائيل، والمواجهة مع هذا النمط من التهديدات تفرض معركة إسرائيلية واسعة تتضمن المزج بين جهود استخباراتية وسياسية ودعائية، قبل التوجه نحو حلول أخرى. يقسبه ذلك المواجهة الشاملة مع مشروع الصواريخ الدقيقة لحزب الله، والعمل ضد المنظمات المتقدمة المعدة للانتقال إلى سورية ولبنان، ومن الأصح أن يجري التعامل معها، بقدر الممكن، بعد خروجا من العراق. في إطار معركة شاملة لإحباط تهديدات الساحة العراقية يجب على إسرائيل بذل جهد استخباراتي خاص، لكشف التهديدات آخذة في التكون، ومساعدة الإدارة الأميركية والكونغرس على وضع شخصيات وكيانات عراقية تعمل لمصلحة إيران، تحت العقوبات الأميركية.

في الختام، وكما جرى في لبنان، يتعين على إسرائيل فحص التهديدات الناجمة عن بيع سلاح متقدم للعراق، بما فيها منظومات أميركية (مثلا أف-١٦) والذخيرة المرافقة)، والدخول في حوار مع الإدارة الأميركية من أجل تقليص المخاطر أيضا في هذا السياق.

هذه القوات مقتصرة نظريا على قتال داعش. في مثل هذه الظروف، فإن مصالح وأهداف إسرائيل هي: تقليص نفوذ إيران وكلائها في العراق، وهذا يعني وجود مصلحة إقليمية، ولشحن الوجود الأميركي في العراق؛ أقصى التعاون مع الولايات المتحدة؛ المحافظة على العراق كعمّون في المعسكر العربي المعتدل في المنطقة؛ منع نصب منظومات إيرانية في العراق ذات مدى قادر على إصابة إسرائيل؛ تقليص دور العراق كمحطة عبور في الممر البري والجوي لشحنات السلاح الصاروخي المتقدم إلى سورية ولبنان؛ والمحافظة على التفوق النوعي في مواجهة العراق على خلفية بيع الدولة منظومات سلاح متقدمة بما فيها أميركية، ومخاطر انزلاقه إلى عناصر متماهية مع إيران.

في التحليل العام، من الواضح أن الهجمات المنسوبة إلى إسرائيل في العراق تتعارض مع جزء من أهدافها الاستراتيجية نفسها، وبحسب تحليل الابعين الإقليميين للتغيير في سياسة إسرائيل، يبدو واضحا أن إسرائيل تطبق على العراق منطق «معركة بين الحروب» - الذي طبقته في السنوات الأخيرة بنجاح نسبي في سورية - وذلك من خلال نظرة ضيقة، في الأساس من خلال منظور عملائي، وليس كجزء من استراتيجيا شاملة حيال العراق كدولة، ومن تحليل الانعكاسات الواسعة لتوسيع معركتها ضد إيران إلى الأراضي العراقية، على هذه الخلفية، ليس من المفاجيء أن «تواجه» إسرائيل برّد قاس من جانب الولايات المتحدة على العمليات المنسوبة إليها.

بخلاف العراق، في سورية قيود العمل على المستوى الاستراتيجي أقل، وعلى المستوى العملائي المديات أقصر، كما تملك إسرائيل معرفة عميقة بالأرض، وبالتالي في جنوب سورية، ومن الواضح أنها تتمتع بقدرات متطورة في مجال الاستخبارات، وفي ضوء الفوارق بين الدولتين، ثمة شك في أن يكون لدى إسرائيل القدرة على أن تحقق في العراق الإنجازات التي حققتها في سورية في مساعيها لكبح التمرکز الإيراني؛ ونسبة التكلفة - فائدة إحباط تهديدات في مقابل الأهداف الاستراتيجية الواسعة، تبدو غير عالية.

والرد على الضغوط والانتقادات التي تتهمها بالعمل في خدمة إيران وإضعاف السيادة العراقية، وذلك بصورة تضر بقدرة عبد المهدي والولايات المتحدة، المحدودة أصلا، على إخضاع الميليشيات لإرادة الحكومة، ومنع إيران من تعزيز قبضتها عبرها في داخل العراق.

كما أن من الممكن المسن بخرية عمل القوات الأميركية. فردا على الهجمات والاتهامات الموجهة ضد الولايات المتحدة إسرائيل، فرض رئيس الحكومة عبد المهدي قيودا على استخدام المجال الجوي العراقي، طلب ضمها من الطائرات الأميركية العاملة في الدولة كجزء من الائتلاف ضد داعش، الحصول على موافقة بالتخليق من الحكومة العراقية. في موازاة ذلك، من المتوقع أن تعزز القوات الأميركية في العراق وسائل الأمن والدفاع، ومن المحتمل أيضا أن تحد من حركتها، على خلفية التقدير بأن العاصفة التي أثارتها الهجمات المنسوبة إلى إسرائيل يمكن أن تؤدي إلى زيادة محاولات المش بهم، يجري ذلك، بينما موجة التهديدات ضد القوات الأميركية في الدولة تتصاعد على خلفية احتدام المواجهة بين الولايات المتحدة وإيران. كما هو معروف، أدى التوتر بين الدولتين إلى ارتفاع الهجمات ضد مؤسسات ومصالح أميركية، وفي أعقابها قررت الولايات المتحدة تقليص وجود الطاقم الدبلوماسي الأميركي في العراق.

كما أنه من المحتمل المسن بالثقة بين إسرائيل والبنتاغون.

الهجمات في العراق من وجهة نظر المصالح الإسرائيلية

وتحت العنوان أعلاه جاء في الورقة:

يشكل العراق ذو الأثرية الشيعية اليوم الساحة الأكثر مركزية وجوهية في إطار جهود الولايات المتحدة للجم تمذد النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط. وتعتبر الولايات المتحدة حكومة العراق شريكا أمنيا مهما، وهي تزود الجيش العراقي بمنظومات سلاح وعتاد متقدم، ويحجم بيع مليارات الدولارات. ووجود الولايات المتحدة في العراق (٥٢٠٠ جندي والطاقم الدبلوماسي في مهمات دبلوماسية وأمنية وغيرها) يشكل دعامة مركزية في الجهد الأميركي، حتى لو أن مهمته

تأييده للسيادة العراقية وحق الحكومة بالدفاع عنها في وجه «عناصر خارجية».

التسريبات لوسائل الإعلام الأميركية، وكما يبدو أيضا من أطراف في إسرائيل، وتصريح رئيس الحكومة بنيامين نتيناهو أنه «لا توجد حصانة لإيران في أي مكان»، عزز الانطباع بأن إسرائيل فعلا تتف وراء الهجمات.

وفي أنحاء المنطقة، اعتبرت العمليات المنسوبة إلى إسرائيل كتغيير استراتيجي في سياستها ومحاولة لفرض قواعد لعبة جديدة، بواسطة فتح جبهة إضافية ضد إيران وحزب الله في العراق. وذلك على أساس النموذج التي تستخدمه إسرائيل في سورية. برزت وجهة النظر هذه في خطاب حسن نصر الله بعد سقوط الطائرتين المسيزتين في الضاحية الجنوبية، عندما صرح بأنه «لن يسمح لإسرائيل بأن تغفل في لبنان ما تغعله في العراق».

وأضافت الورقة أن انعكاسات الهجمات المنسوبة إلى إسرائيل تجاوزت كثيرا تدمير وسائل قتالية وإحباط انتقالها إلى سورية وإلى لبنان، وكان لها تأثير استراتيجي. وأكدت أن هذا التأثير يمكن أن تترتب عليه عدة تداعيات، من هذه التداعيات المسن بشعرية ودخود القوات الأميركية في العراق. فكما هو متوقع، الهجمات المنسوبة إلى إسرائيل في العراق أذجت مجددا الجدل بشأن الوجود الأميركي، وأدت إلى تجدد الدعوات الممهودة للعناصر بانسحاب قواته من الدولة ومهاجمتها، ووجدت عناصر سياسية معتدلة وعلى رأسها رئيس الحكومة عادل عبد المهدي والرئيس برهام صالح نفسها في موقف دفاعي، وقد أعلننا أن ما يجري هو «هجوم على السيادة العراقية».

ومن التداعيات أيضا المسن بالههود الرامية إلى إخضاع الميليشيات وسلاتها لسلطة الدولة وإضعاف علاقتها بإيران. وتبدو الميليشيات مصرة على الحفاظ على مكائتها كجيش مسلح (بما في ذلك السلاح الصاروخي من إيران) غير خاضع للدولة العراقية، ويحافظ على مصادر دخل مستقلة (ضرائب، سيطرة على شركات، وتهريب وابتزاز)، ويبدو أن الهجمات المنسوبة إلى إسرائيل في العراق تساعد الميليشيات على تقديم نفسها كضحية، ولتبرير ختها في الاحتفاظ بسلاتها

يصر رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتيناهو على رفع ميزانية الجيش بنحو ٤ مليارات شيكل سنويا (١٣٢ مليار دولار) كميزانية ثابتة، بادعاء أن جاهزية الجيش تتطلب هذه الزيادة، في الوقت الذي تشهد فيه الموازنة العامة عجزا متفاقما، أعلى من السقف المحدد بنحو ١٥ مليار شيكل (٢٦٤ مليار دولار)، وعلى أي حكومة مقبلة أن تفرض تقليصات وإجراءات اقتصادية لتوفير المبلغ. ويتوقع المحللون أن تتم زيادة ميزانية الجيش، ولكن ليس واضحا مصدر المال. في المقابل تطالب وزارة المالية بتقليص ميزانية الجيش بنحو ١٫٥ مليار شيكل، تأتي على حساب امتيازات الرواتب وتقاعد العسكريين.

وتبلغ الميزانية المباشرة للجيش الإسرائيلي في العام الجاري قرابة ٧٢ مليار دولار (٢٠٥ر ٤ مليار دولار) من بينها ٣٨ مليار دولار هي الدعم العسكري الأميركي السنوي لإسرائيل. ويطلب نتيناهو برفع الميزانية سنويا إلى ٧٦ مليار شيكل في السنوات المقبلة، عدا الزيادات الثابتة سنويا.

وقد عقدت في الأيام الأخيرة جلسة بين رئيس هيئة الأركان أفيف كوخافي، ووزير المالية موشيه كلون، لبحث مطالب الجيش المالية، في السنة التي شارفت على الانتهاء، وبحسب التقديرات، فإن مسألة الزيادة كانت مطروحة في هذا الاجتماع، ضمن خطة متعددة السنوات، لزيادة التسلح في كافة الاتجاهات.

ويطرح بنيامين نتيناهو، مستنودا من الجيش والأجهزة الأمنية، مشهاها وكان إسرائيل هي في حالة طوارئ أمنية، على ضوء التطورات المتلاحقة في الشرق الأوسط، وخاصة أمام إيران، وأمام ما تصفه إسرائيل بأنه تراجع النفوذ الأميركي في المنطقة، كما حصل في سورية في الأسابيع القليلة الأخيرة، ما يعني بالنسبة لإسرائيل أن عليها الاعتماد على حالها، في الوقت الذي كان يجري فيه الحديث عن محاولة نتيناهو في الأشهر الأخيرة إبرام اتفاق «دفاع مشترك» مع الولايات المتحدة، في صلبه أن يشارك الجيش الأميركي الجيش الإسرائيلي في أي حرب تنشب في المنطقة.

وحسب التقارير التي نشرت في الصحافة الاقتصادية، فإن وزارة المالية تطالب الجيش بتنجيع إدارة ميزانيته، وتقليص ١٫٥ مليار شيكل (٢٦٦ مليون دولار) من ميزانيته السنوية، على حساب الامتيازات العديدة التي يتلقاها العسكريون، مثل نسبة التقاعد المرتفعة للعسكريين في الجيش النطاي، وإخضاع كل الإضافات التي تظهر في قسيمة الراتب لضريبة الدخل، وخاصة مسألة السيارة التي تمنح لكبار الضباط، من رتبة عقيد وصاعدا، وتكون مصاريفها مغطية من ضريبة الدخل، خلافا لما هو قائم في باقي القطاعات، إن كان في القطاع العام أو الخاص.

ولكن حسب المحلل سامي بيرتس في صحيفة «ذي ماركرز»، فإن معضلة المسؤولين في وزارة المالية هي أنهم عاجزون عن مناقشة الجيش في احتياجاته العسكرية، وخاصة التسلح على كافة الأصعدة، فكل الزيادة التي يطلبها الجيش هي للمصر على شراء المعدات العسكرية وزيادة الجاهزية وتحديث ما هو قائم، وهذه نقطة ضعف في وزارة المالية لدى المداولات حول ميزانية الجيش، ولذا فإن المالية تتركز في جوانب الصرف الأخرى مثل الرواتب العالية، ولكن هذا نظام قائم تقريبا في كل جيوش العالم، بسبب طبيعة عمل الجيش.

«ثمة شك في أن يكون لدى إسرائيل القدرة على أن تحقق في العراق الإنجازات التي حققتها في سورية في مساعيها لكبح التمرکز الإيراني»*

قالت ورقة «تقدير موقف» جديدة صادرة عن «معهد السياسات والاستراتيجيا»، في «مركز هرتسليا متعدد المجالات» إن على إسرائيل أن توقف عملياتها العسكرية في العراق وأن تفكر في مسار جديد.

وجاء في الورقة:

منذ تموز ٢٠١٩ هوجم عدد من المواقع العراقية العائدة إلى الميليشيات العراقية المتماهية مع إيران، والتي هي فروع من تنظيم «الحشد الشعبي»، وبحسب تقارير متعددة، فإن إيران خزنت في القواعد التي تعرضت للهجوم صواريخ ووسائل قتالية لمواجهة سيناريوهات مواجهة مع إسرائيل، ومنظومات متطورة معدة للانتقال إلى سورية ومنها إلى لبنان عبر الطريق البري. على الأقل جزء من هذه الهجمات نسب إلى إسرائيل، بالإضافة إلى عمليات إحباط أخرى مثل القضاء على ناشئ ميليشيات شيعية موالية لإيران على الحدود العراقية - السورية.

واتهم الرجل القوي والأكثر تماهيا مع إيران في صفوف الحشد الشعبي، أبو مهدي المهندس، الذي يقود خطأ معاديا لاميركا (وتعتبره الولايات المتحدة إرهابيا)، إسرائيل والولايات المتحدة بالقيام بالهجمات. وادعى المهندس أن العراق يملك أدلة تثبت أن الولايات المتحدة استغلت الموافقة المغطاة لها بالتخليق في أجزاء العراق، من أجل السماح للطائرات الإسرائيلية بمهاجمة قيادات الميليشيات. وحذّر المهندس من أنه لا خيار أمام الحشد الشعبي سوى الدفاع عن نفسه بمساعدة السلاح الأكثر تقدما.

على هذه الخلفية، تهدد الميليشيات بأنها من الآن فصاعدا ستحتير الولايات المتحدة وقواتها في العراق المسؤولين عن العمليات ضدها، وقد سارعت الولايات المتحدة إلى النأي بنفسها عن الهجمات ونسب جزء منها، على الأقل، إلى إسرائيل. وبلغ مسؤولون أميركيون كبار لم يكشفوا عن هويتهم ووسائل الإعلام في الولايات المتحدة أن إسرائيل «توتر الحدود»، وأن هجماتها تثير عنقا في العراق ويمكن أن تجر إلى مهاجمة القوات الأميركية المنتشرة في العراق، وتؤدي إلى طردها منه والمسح بالعلاقات بين واشنطن وبغداد. علنا، وبلهجة حادة أعلن الناطق بلسان البنتاغون

ملف خاص: المحكمة الإسرائيلية العليا وواقع الاحتلال

معظم التغطية الصحافية لوفاء رئيس المحكمة الاسرائيلية العليا الأسبق مئير شمعار وضعته «في دروب الإجماع»!

بقلم: إيتمار بارز (*)

كان القاسم المشترك للصحف الصادرة عشية عيد «سمحات التوراه» (الذي يحتتم عيد العرش العبري) هو مئير شمعار. فقد توفي رئيس المحكمة العليا ونائب المدعي العام السابق يوم العيد عن عمر يناهز ٩٤ عاماً، وفي الصباح التالي احترمت جميع الصحف اليومية العامة ذكراه واحتلت وفاته عناوين بشكل بارز. إنه «الإجماع الأخير»، يعزفه ناهوم بارنيان في «يديעות أchronوت»، الصحيفة الوحيدة التي تصدرت وفاته عناوينها الرئيسية. وشمعار، كما يكتب برنيان، هو «آخر صانعي القرار الذين يقبل جميع مركبات المجتمع الإسرائيلي، بمن في ذلك السياسيون، أحكامه القضائية. وحتى عندما اختلفوا معه فعلوا ذلك بآداب، ليس كما عومل خلفاؤه على عرش جهاز القضاء. إن شخصية شمعار قد ساهمت إلى حد غير قليل في ذلك، احترام وليس تخويفاً؛ هيبه وليس عضلاتية؛ موضوعية وليس بلاغة. ولكن كان هناك شيء آخر، لا يقل أهمية: السياسيون اعتبروه شريكاً، وليس خصماً».

كان شمعار ومن خلفه أهارون باراك «شريكين في وقوف المحكمة لحماية الحقوق الفردية وحقوق الإنسان وصحوق الأقليات. كانا أيضاً شريكين في توسيع صلاحيات المحكمة العليا، مما جعلها الحكم الأول في عدد من القضايا السياسية المثيرة للجدل»، كما يضيف برنيان. «وجاءت وفاة شمعار في وقت عصيب للمحكمة العليا. إن المحكمة القوية والموثوقة والرسمية هي إرثه. ومن الواجب الحفاظ على هذا الإرث».

مكانة الإجماع التي يحظى بها شمعار لاقت صداها أيضاً في مقال مردخاي كريمنتسر من صحيفة «هآرتس»، والتي طبعت فقراتها الافتتاحية على الصفحة الأولى. «تقول الروايات إنه حين عرض على رئيس الوزراء السابق ليفي إشكول اسم مئير شمعار كمرشح لوظيفة المستشار القانوني للحكومة، أبلغوه أنه خدم في الإنسل وأنه من أنصار حزب حيروت. «لكنه يفهم في القانون»، قال إشكول ساخراً مستخفاً، مؤكداً «التعيين»، كما يكتب كريمنتسر.

كريمنتسر الذي يصف شمعار بأنه «أعظم العظماء» يضيف أنه في نظر رئيس المحكمة العليا الراحل «النقد القضائي للسلطة التنفيذية والسلطة التشريعية لا يهيف الفصل بين السلطات، بل إنه تجسيد لتحقيق هذا الغرض». لذلك، عمل شمعار كقاضٍ لتوسيع حق الدفاع، وبالتالي تعزيز الدفاع عن سيادة القانون. أما توفا تسييموكي وإيتمار أيتنر، اللذان يوقعان معاً التقرير الإخباري في «يديעות أchronوت»، فيصفان الغالبية القضائية بأنه «إرثه الأكثر أهمية»، وقد اقتبس الصحافيين من تصريحات شمعار: «أنا أرفع لواء أنه ليس من حق المحكمة التدخل في وضع البلاغ واجباها أيضاً، بكونها مركز الثقل في وخبس القواعد والمعايير للجمهور». وتم تسليط الضوء على هذا النهج أيضاً في عمودين كتبهما «يديעות أchronوت»، اثنان ممن ترأسا المحكمة العليا بعده، مريام ناؤور وأهارون باراك.

تغطية واسعة جداً لكنها تفتقر إلى النقد تقريباً «يديעות أchronوت»، لم تكن فقط الصحيفة التي تعطي أكبر اهتمام لشمعار وإرثه، بل هي أيضاً الصحيفة التي خصصت أوسع مساحة - نحو نصف صفحات الملحق إلى جانب صفحتين كبيرتين من القطع الكبير. وجاءت النتيجة عميقة وسطحية معاً: فمن ناحية، يتم وصف حياته وتراثه وتجليهما باستفاضة. ومن ناحية أخرى، توصيف «الإجماع الأخير» لدى برنيان مثلاً، والتغطية عموماً تفتقر للنقد تقريباً. النقدها، نعم، فليس بالنسبة لكل شخص يعتبر شمعار شخصية إجماع. إن ثورة الغالبية القضائية التي نسبت إليه وإلى مكلل دربه هي موضوع ثابت للنقد القاسي في الأوساط اليمينية، كما كانت لسنوات موضوعاً مركزياً في «يديעות أchronوت»، عندما كانت الأجنحة القانونية للصحيفة واقعة تحت تأثير خبري القضاء بوعز أوكون ودينكيل فريدمان. أما في الدوائر اليسارية، هناك من يتذكر سلباً الطريقة التي قام بها شمعار بإضفاء الشرعية على الاحتلال. هذان النوعان من النقد غائبان تماماً عن «يديעות أchronوت»، التي كانت في السابق رائدة في مسكر مناهضة الغالبية القانونية. وحتى في صحيفة «يسرائيل هيوم»، وهي صحيفة ذات أجنحة يمينية (وسيتيم التطرق لهذا لاحقاً)، لا يوجد ذكر للنقد من النوع اليميني.

أما في صحيفة «هآرتس»، من ناحية أخرى، فقد أكدوا مراراً وتكراراً دور شمعار في شرعنة نظام الاحتلال في الأراضي المحتلة. فعوفر أديرت، في التقرير الإخباري لصحيفة «هآرتس»، ذكر بالفعل في الفقرة الافتتاحية أن منتقدي شمعار «اتهموه بإضفاء الشرعية القانونية على احتلال المناطق» (الفلسطينية). والخبر بعد ذاته شامل ويعرضه كخصية مهمة لا تتكرر - ولا ينتقص منه ذكر النقد، بل على العكس من ذلك.

ويتكرر النقد الموجه إلى شمعار في افتتاحية «هآرتس»، في نقد أريانا ميلاميد التلفزيوني، وكذلك في المقال الذي نشره جديون ليفي في قسم الرأي. ويصف ليفي شمعار بأنه «الأب الروحي الأكبر للأراضي المحتلة»، ويدعي أنه «لولا مساهمته، فرمما لم يكن الاحتلال سيدوم لفترة طويلة كهذه» (انظروا استعراضاً مفصلاً في المادة الثانية على هذه الصفحة- المحرر).

تساهم المراملة المخضمة توفا تسييموكي في «يديעות أchronوت» أيضاً في ملخص شامل للملحق العطلية، في إشارة، من بين أمور أخرى، إلى دور شمعار في حماية الصحافة. «الصحافة الاستقصائية، بالنسبة

له، شرط ضروري للحكم العادل»، كما تكتب تسييموكي. «ومنذ توليه منصب المستشار القانوني للحكومة، منذ أوائل سبعينيات القرن الماضي، كان يتجنب باستمرار إنفاذ قوانين منع نشر ما يتداول في المحاكم على الصحافيين الذين تجاوزوها». كان إسهامه الأكبر في حرية الصحافة في قرار حكم يعرف بإقرار حكم تسترتين»، الذي منح الدرغ الدستوري للسرية الصحافية - «حق الصحافي في عدم الكشف عن مصادر معلوماته في تحقيقات الشرطة أو المحكمة».

جدل عن دور شمعار في حماية الحريات الصحافية تسييموكي تتبالم في طريقة وصفها لحكم تسترتين: فالمحكمة، خلال فترة شمعار وبعدها، لم تمنح أبداً «الدرع الدستوري» لسرية الصحافية. لا يزال يسمح للمحكمة الإسرائيلية بإضفاء الشرعية على إجراءات التحقيق التي تتجاوز السرية الصحافية، ويمكنها أيضاً أن تصدر تعليمات للصحافيين بالكشف عن مصادرهم، وإذا رفضوا، فقد تفرض عليهم عقوبات. على أية حال يجادل عوفر أديرت، في «هآرتس»، بأن قرار الحكم الأكثر أهمية الذي أصدره شمعار في شأن حرية التعبير ليس هو الحكم الذي أدى إلى تكريس مبدأ تسترتين. بل ذلك الذي «تم تقديمه في الدعوى القضائية التي رفعتها شركة إسرائيل للكهرباء ضد صحيفة هآرتس بسبب نشرها مقالاً ضد السيارة الفخمة التي بحوزة المدير العام للشركة في الستينيات. فلقد قام شمعار بإلغاء قرار المحكمة المركزية، والذي أمر هآرتس بتعويض الشركة والمدير العام، ولكن في جلسة أخرى. تم نقض القرار، وظل شمعار في نطاق موقف الأقلية».

وأضاف الكاتب «وفي كلتا الحالتين، ساهم الموقف المعبر عنه في هذه القضية في تعزيز قيمة حرية التعبير. الحق الأساس المتمثل في حرية التعبير له أهمية حاسمة في تحديد طبيعة النظام... إنه شرط أساسي لضمان وجود وموثوقية معظم الحقوق الأساسية الأخرى... ومنع شمعار حرية التعبير مكانة قانونية عليا. وكتب في قرار الحكم إن إتاحة الإمكانية والفرصة للتعبير عن النقد السياسي والاجتماعي وغيره من النقد لعمل الحكومة ومؤسساتها وشركاتها ومبعوثيها وموظفيها هو مبدأ لا يمكن بدونه الحفاظ على نظام ديمقراطي سليم».

في «يسرائيل هيوم»، كما ذكر أعلاه، تم تجنب انتقاد إرث شمعار - ولكن حرصوا أيضاً على عدم النشاء عليه بالطريقة التي فعلوها في «يديעות أchronوت» (الذي كتبه يائير ألتمان) هو النسخة الدائمة من نموذج التغطية الرسمية في هذه الصحيفة استقامة مجاناً- ترديد صدى إجراءات اتحاد (متى مستقام مراسم الجنازة، ومتى سيكون الجمهور قادراً على الوقوف أمام التابوت والتعبير عن الاحترام الأخير)، وحشد من المقتطفات المأخوذة من بلاغات تآبين وبيانات صحافية من السياسيين وكبار مسؤولي جهاز القضاء.

تجاهل الأقباس الحازم من شمعار: «على نتينهاو أن يستقيل»؟ يركز العمود المرافق للتقرير (في «يسرائيل هيوم»، بقلم المعلق القانوني أفيعدا هوكوين، بشكل أساسي، على مساهمة شمعار في إنشاء مبنى المحكمة العليا. يذكر هوكوين باختصار حق الدفاع المكفول للفلسطينيين ومبدأ تسترتين (وإن لم يذكره حرفياً)، ويختتم العمود الطويل بقصة مسلية: «في إحدى المرات، طلب أحد المحامين الاستئناف على حكم مخفف صدر ضد مدعى عليه أدنين بدفع صديقه إلى أسفل الدرج أثناء مشاجرة بينهما والتي أدت إلى الوفاة، حيث حكم عليه بالسجن لمدة عامين. شمعار، الذي يُعتبر متشدداً في المسائل الجنائية، قال للمحامي: عامان للسجن؟ هل هذا كل شيء؟ لمدة عامين في السجن، لدي قائمة طويلة من الأشخاص الذين كان يسعدني أن أدرجهم أسفل الدرج»....

في «يديעות أchronوت»، إلى جانب أعمدة التآبين، نشرت أيضاً أقسام واسعة من مقابلة أعطاها للصحيفة قبل عامين. والعنوان الرئيسي في ملحق الصحيفة المسمى «٧ أيام» كان اقتباساً حازماً من شمعار: «عندما يتعلق الأمر بهديا على نطاق كبير من السيارات واستحباباتنا، فإن رأيي حازم، يجب على نتينهاو أن يستقيل»، أما «يسرائيل هيوم»، من ناحية أخرى، فلا تنشر تذكيراً اليوم بهذا التصريح الطاع، الذي صدر في ذروة التحقيق - قبل صياغة توصيات الشرطة، وقبل لأثعة الشبهات بكثير.

بدلاً من ذلك، هناك اقتباسات من مقابلة «نادره» أعطاها شمعار إلى غدعون ألون، مراسل الشؤون البرلمانية، قبل ثمان سنوات. الموضوع: تعديل طريقة الحكم. شغل شمعار حينذاك منصب رئيس منتدى حول الموضوع من قبل المعهد الإسرائيلي للديمقراطية (والذي كان في ذلك الحين أيضاً ناشر «العين السابعة»). لذلك، فإن معظم الاقتباسات التي أعيد طبعها الآن تتعامل مع هذه المسألة، والتي ظهر بعد حين أنها منزعجة من سياق إرث الحقوقي الراحل.

الأمر الأقرب إلى الإشارة إلى الانتقاد الموجه لنتينهاو تم دفنه في عمود تآبين كتبه أورييل رايجمان، والذي أوضح فيه أن شمعار اتخذ «موقفاً واضحاً ضد الفساد السلطي، وفساد القرويين والرأسماليين». أما السياق فقد تم إعفاء القراء منه.

(*) كاتب إسرائيلي. ترجمة خاصة عن مجلة «العين السابعة» الإلكترونية المتخصصة في متابعة وتحليل ونقد المواد الصحافية والإعلامية.

تناول عدد قليل جداً من المقالات الدور الحاسم لرئيس المحكمة العليا الإسرائيلية الأسبق، مئير شمعار، في تكريس نظام الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية عام ١٩٦٧، بل وقيامه قبل الاحتلال بوضع البنية التحتية لهيكلة القضائي!

فيما يلي مقالان بارزان تناولا بالنقد الجريء هذه الصفحات القاتمة من سجل من تتوجه نخب إسرائيل بأنه «أعظم العظماء» و«سيد الإجماع».

ففي مقال للمحامي ميخائيل سفارد، المختص في قانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، والذي يتراجع عن منظمات ونشطاء حقوق إنسان، كتب أن هذا القاضي قد «حارب لمنح شعبه حقوقاً وحرمانها من الشعب الآخر».

فيما يلي ترجمة خاصة لنص المقال:

لقد وضع الراحل مئير شمعار بصمته على النظام القانوني الإسرائيلي أكثر من أي رجل آخر من قبله. كان تعيينه قاضياً في المحكمة العليا - بعد أن شغل مناصب مهمة أخرى مثل كبير المحامين العسكريين والنائب العام - أهم عمليات تبادل للأجيال التي حدثت في المحكمة العليا منذ تعيين قضاة فترة إقامة الدولة.

بصفته قاضياً في المحكمة العليا ورئيساً لها، صمم المحكمة العليا كمحكمة ناشطة/فاعلة، لا تخشى من التدخل في قرارات الحكومة وإزام السلطة التنفيذية باعتماد حكم القانون بمعناه العميق والهادف. إنه مسؤول إلى حد كبير عن شخصية القضاء الإسرائيلي باعتباره مستقلاً ومحترفاً، ومعتلاً لحماية الحريات الفردية في إسرائيل داخل نطاق الخط الأخضر. وقاد مع نائبه أهارون باراك الاعتراف بصلاحيات المحكمة في إبطال القوانين التي تنتهك قانون الأساس، كرامة الإنسان وحريةه وقانون الأساس: حرية العمل، مما عزز الثورة الدستورية التي يحاول البعض اليوم تذييها وسحقها.

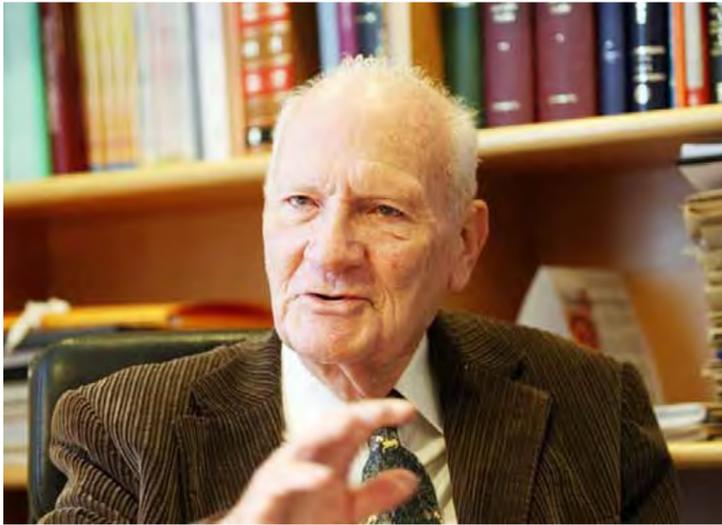
هكذا سعى العديد من أصدقائه وأحبائه إلى تذكره هذا الأسبوع، عملاق وضع بقوة ذكائه وقيمه الأساس لنظام قضائي تقدمي وديمقراطي وليبرالي، حارس البوابة الأكثر أهمية وقوة في المنظومة الحكومية الإسرائيلية.

هذا الوصف غير مخطوء، لكنه غير كامل. كما هو معروف، يجب أن يقول الشاهد ليس فقط الحقيقة بل الحقيقة كاملة. والحقيقة الكاملة هي أن شمعار ترأس نظامين قانونيين - وليس نظاماً قانونياً واحداً.

شروع طرد وترحيل الناشطين الفلسطينيين في موازاة إنجازاته المذكورة والدفاع الذي وفرته محكمة شمعار لحريات الطبقة الوسطى الأشكنازية (حرية التعبير، والحرية من الإكراه الديني، ومكافحة الفساد الحكومي، إلخ)، حول شمعار المحكمة العليا إلى حليف لمؤسسة الأمن. وكانت على استعداد للمساعدة في تعميق الحالة الأخرى لنظام إسرائيل - تلك التي تسيطر على حيزات الاحتلال والاستيطان. هناك، تبرع المدعون والقضاة الإسرائيليون (وما زالوا يتبرعون) على حساب مواهبهم وكانتهم على حساب انتهاكات حقوق الإنسان القاسية التي لا تفتقر. كان شمعار، الذي تم طرده بنفسه من قبل البريطانيين بسبب أنشطته السرية (في منظمة الإيتسل)، هو رئيس المحكمة العليا الذي عمل على إضفاء الشرعية على استخدام ترحيل وطرده الناشطين الفلسطينيين (بما في ذلك من وزعوا منشورات وكانوا ناشطين على مستوى الأحياء) كأداة لتفكيك المقاومة للاحتلال.

بصفته كبير المدعين العسكريين، أعد سلفاً، في الصناديق العسكرية التابعة لمكتب المدعي العام، المنشورات والأوامر والتعليمات التي تشكل الإطار القانوني الذي سيتم تطبيقه في حالة احتلال إسرائيل لمنطقة جغرافية خلال الحرب. بصفته المستشار القانوني للحكومة، سوف يقوم بمناورة النظريات القانونية التي ستعزب من إسرائيل من تطبيق اتفاقية جنيف في الأراضي المحتلة.

وكقاض، قام في أحكامه بإضفاء شرعية على كل الإجراءات الوحشية تقريباً التي اتخذها النظام الأمني لسحق المنظمات السياسية والعسكرية للخاضعين



مئير شمعار.

لقد قام من أجلنا بالعمل الأهم بعد العمل العسكري للاحتلال. لقد تمكن من تخليد الاحتلال، شمعار والمحكمة العليا التي تشكلت وفقاً لروحه، منحا بفضل شمعار يمكن أن تكون مع الاحتلال وأن تشعّر بأنه غير موجود؛ منذ بداية أيامه قضى بأن الأمر لا يتعلق باحتلال، وأن ميثاق جنيف الرابع لا يسري عليه، بالضبط مثلما يدعي الآن المتطرفون من اليمين. لا يوجد تقريباً أي رجل قانون جدي في العالم اشترى هذا الغباء».

ليفي يكتب أن شمعار توقع الاحتلال أيضاً: «في بداية الستينيات أعد المدعي العسكري شمعار البنية التحتية القانونية لاحتلال متوقع. دون أن ينكر شرعيته، وهو أيضاً منح المناطق الاسم الخالد: المناطق الفدارة، غير محتلة وغير حرة، شيء ما في الوسط. هكذا أحبنا المناطق، مؤقتة، وأوراقاً للمساومة، فقط إلى أن يتم إيجاد الشريك الفلسطيني المأمول، بعد لحظة أو لحظتين وربما ثلاث لحظات. حتى ذلك الحين مسموح لنا السيطرة عليها كما نشاء. شمعار سمح بذلك. وخلف التعبير الذي صكه اختبأت إحدى خدع الاحتلال الكبرى: خدمة المؤقت، أنه بعد لحظة سينتهي».

ويشير ليفي إلى أن شمعار «لم يكن مستوطناً فظاً أو عنصرياً وحشياً»؛ لقد كان «بن غوريون الجهاز القضائي، مثلما قام بتأيينه أفضل ورثته، أهارون باراك. عرف مثل دايفد بن غوريون بالضبط كيف يضع بصماته دون أن يترك أثراً على جوانب ظلامية. عبقريته الحقيقية كانت في تشكيل الصورة الليبرالية والمتنورة له وللمحكمة. ها هو شمعار يمكن الفلسطينيين من التوجه للمحكمة العليا، وهو أمر غير مسبوq في العالم. الجميع كانوا بأسورين بسحره هذا، يوجد للشعب الواقع تحت الاحتلال الحق في المقاضاة في محكمة العدل العليا. أجل «العدل» أيضاً هنا اختلف بتحايل كبير. ساعدت هذه العملية في طمس الخط الأخضر. الجميع متساوون أمام المحكمة وجميعهم لهم حق في المقاضاة، سكان الخضيرة وسكان مخيم جباليا».

يتساءل ليفي: «بماذا أفاد حق المقاضاة للفلسطينيين؟ كم مرة وقتت المحكمة العليا إلى جانبهم ودافعت عن حقوقهم؟ وكم مرة وقتت إلى جانب المستوطنين؟ متى لم تكن خاتماً مطابياً تلقائياً أمام جهاز الأمن؟» ويقول إنه «حتى الطرد المشين لـ ٤١ شخصاً من أعضاء حماس إلى لبنان في العام ١٩٩٢ صادقت عليه المحكمة العليا بالإجماع، برئاسة شمعار. هذا هو شمعار الذي قال ذات مرة، إنه قرر تكريس حياته للقضاء العام، بعد اعتقاله ادارياً من قبل البريطانيين وتم إبعاده إلى أريتريا. منذ ذلك الحين اعتقلت إسرائيل، بتشريع من محكمة العدل العليا، عشرات آلاف الفلسطينيين اعتقالاً إدارياً، بالضبط مثل البريطانيين الذين اعتقلوا شمعار، لكن كيف يمكن المقارنة؟».

للاحتلال وإلراء وتكريس السيطرة الإسرائيلية على المحتلين والأرض المحتلة على مدى أجيال، هدم منازل عائلات المشتبه بهم؛ الاعتقالات الإدارية بالجملة؛ نزع ملكية الأراضي وإقامة المستوطنات؛ التعيين غير الديمقراطي لرؤساء البلديات؛ فرض حظر التجول وفرض الضرائب - هؤلاء جميعهم كانوا أبناءه! لا يوجد أحد مثل الراحل مئير شمعار الذي يجسد في شخصيته وسيرته المفاخرة الصهيونية بأشد قوتها- مفارقة حركة تنهل من البئر المفاهيمية لحق الشعوب في الحرية السياسية من جهة، وإنكار هذه الحرية عن شعب آخر من جهة أخرى. شمعار هو الرجل الذي ناضل وقدم تضحيات شخصية بالغة من شبابه وطوال حياته من أجل حرية شعبه وتقرير مصيره، بينما عمل في الوقت نفسه بقوة ومنهجية كمستشار قانوني للحكومة، كقاض وكرئيس للمحكمة العليا، لحرمان تلك الحريات والحقوق ذاتها من الملايين الآخرين.

كان طبق الفضة الذي تم عليه تقديم الاحتلال لإسرائيل والعالم

وتحت عنوان «الأب الروحي الأكبر للأراضي المحتلة» يكتب الصحافي جديون ليفي في خلاصة مقاله عن وفاة رئيس المحكمة العليا الأسبق وربما الأبرز: «إن إسهام شمعار في حماية حرية التعبير والدفاع عن حقوق المواطن والنشاط والقيم المهمة الأخرى لن ينسى له بالطبع. ولكن في يوم الحساب لا يمكننا عدم ذكر الشخص الذي شرعن المظالم وعرف كيفية تغليفها بكلمات قانونية سامية، العدل والمساواة، قيم لم تكن ولن توجد في الفناء الخلفي المظلم لإسرائيل، التي دافع عنها شمعار، بروحه وشخصيته».

وقد فسر قبل ذلك بأن «الاحتلال الإسرائيلي في العام ١٩٦٧ مدين جدا لرئيس المحكمة العليا الأسبق، مئير شمعار. لولا إسهامه لما كان الاحتلال سيعيش فترة طويلة جدا كهذه. ولولا الشرعية التي منحها إياه، ربما كان سيتم القضاء على هذه الجريمة منذ زمن. في (مستوطنتي) أريئيل وإيتمار يجب أن تسمى شوارع على اسمه. ومن جنين حتى رفح يجب اعتباره وصمة عار مدى الحياة»، ويفسر قائلاً إن شمعار كان «طبق الفضة الذي تم عليه تقديم الاحتلال لإسرائيل والعالم، كان طبقاً بارداً، نزيهاً، مغلفاً بالسيلوفان اللاصق، مع مظهر قانوني مزيف، جميل ومتنور، مغسول ومكوي، من دون هذا الغلاف كان خجل كبير سيلف كثيراً من الإسرائيليين ويجعلهم يكرهون الاحتلال ويجارونه. لولا شمعار والمحكمة العليا لكان العالم أيضاً سيعترف في وقت مبكر أكثر بانعدام الأخلاق الذي يخبئ خلف مفصلة شمعار».

في بداية الستينيات أعد البنية التحتية القانونية لاحتلال متوقع

يرى ليفي أنه «ليس مفاجئاً أن إسرائيليين كثيرين، من جميع الأطياف، قد قدروه واحترموه بهذا الشكل.

صدر عن

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

إسرائيل والأبارتهاب

إعداد وتحرير:

هنيدة غانم

عازر دكور



هدوء في حزب العمل ولا تلوح أي عواصف في الأفق!

الضربة القاصمة الثانية التي تلقاها حزب العمل في غضون ٥ أشهر جعلته يستوعب اقتراب زواله

حزب العمل ليس عنواناً «لشهيّة» سياسيين جدد ليتدفقوا عليه، والخيار الوحيد أمامه تشكيل إطار حزبي جديد يجمعه مع ميرتس



عمير بيرتس.. وحزب على وشك الأفول.

مستقبلي، ولكن بعد الفشل، أعلن أن المفاوضات أثبتت أنه لا يوجد شريك للسلم، وكان هذا التصريح بمثابة ضربة قاسية لليسار الإسرائيلي. وحسب برعام، بذلك انهار المرتكز اللذان جعلنا حزب العمل بديلاً حقيقياً في آن واحد، الأمل في سلام محتمل في إطار أوسلو، وكذلك انهيار اتحاد النقابات العمالية «الهستدروت». ويختم برعام مقاله: «لقد شهدنا منذ ذلك الحين عملية تهقر مستمرة، لقد تراجعت الثقة بالسلام، وانهار تقريباً، في حين بدأ يغيب النضال في القضايا الاجتماعية، وبهذا فشل حزب العمل في أن يكون بديلاً قيادياً لليكود، ويضيف «كانت الانتخابات الأخيرة، التي أجريت في ١٧ أيلول الماضي، بمثابة رقم قياسي لفشل حزب العمل في الحصول على أصوات كبيرة من المعسكر اليميني والقطاع العربي، كان كلا الحزبين اليساريين الصهيونيين في خطر الانقراض (يقصد ميرتس أيضاً)، وتعتمد احتمالات المستقبل على تجديد وتبني سياسات تتحدث إلى جماهير متنوعة، على الرغم من الأوقات الصعبة».

[ب.ج]

في الساحة السياسية والبرلمانية. في مقال له في صحيفة «غلوبس» الاقتصادية الإسرائيلية، يقول القيادي البارز الأسبق في حزب «العمل» عوزي برعام، إن حكومة إسحاق رابين في العام ١٩٩٢، كانت «جيدة في التعامل مع القضايا المحلية وتطوير البنية التحتية في جميع القطاعات، بما في ذلك القطاع غير اليهودي (يقصد العرب). وخلقت عملية أوسلو تصدعات في الرأي العام، وضد رابين كان هناك تحريض خطير انتهى باغتياله. ثم كان فشل شمعون بيريس في انتخابات ١٩٩٦ ضد نتنياهو خطوة حاسمة». ويضيف: «ولكن بعد ذلك جاء فوز إيهود باراك الكبير على بنيامين نتنياهو في انتخابات عام ١٩٩٩، وكان فوز باراك مخالفاً للتنبؤات في تلك الأيام، لكنه اتضح أنه انتصار باهظ الثمن، بسبب فقدان قدر كبير من ثقة كوادر حزب العمل، فإيهود باراك أثار الكثير من الأمل لكنه فشل في إدارة حكومته وظل لفترة طويلة نسيباً من دون أغلبية برلمانية». ويقول برعام «إن فشل مؤتمر كامب ديفيد في العام ٢٠٠٠ سارع بانتهاء اليسار الصهيوني. أتذكر أن باراك ظن أنه إذا استطاع التوصل إلى اتفاق مع عرفات، حتى لو كان ذلك يشمل تقسيم القدس، فإنه سيفوز بالأغلبية في استفتاء

تحالف «أزرق أبيض» والليكود، فإن خوض العمل الانتخابات بذات التحالف الذي خاض به انتخابات أيلول الماضي، يضعه أمام خطر عدم اجتياز نسبة الحسم، وهذا ما يفرض عليه البحث عن خيار آخر. وعلمياً، على ضوء الوضع القائم في الخارطة الحزبية الإسرائيلية، أمام حزب العمل خيار واحد ووحيد، إذا أراد الحفاظ على الحزب، وهو التحالف مع حركة ميرتس، التي هي أيضاً في وضع لا أقل حرجاً، إذ أن تحالفها مع حزب «إسرائيل ديمقراطية» برئاسة إيهود باراك لم يحقق لها زيادة، لا بل إن تمثيل الحركة المباشر انخفض من ٤ مقاعد في انتخابات نيسان إلى ٣ مقاعد في انتخابات أيلول ضمن كتلة ضمت ٥ نواب، ما يعني احتمال خوض الانتخابات في قائمة تحالفية بين الحزبين، وأيضاً مع شركائهما في القائمة اللتين خاضتا انتخابات أيلول. وهذا يبقى على الصعيد الانتخابي، من أجل بقاء الأنف فوق سطح الماء، ومنعا للفرق، أما على المستوى الأبعد، فإن حزب العمل قد انتهى دوره التاريخي في الساحة الإسرائيلية، ولذا سيكون عليه أن يبحث عن تغيير استراتيجي عام في بنيته، وبضمن ذلك فحص احتمال انصهار حزب العمل وحركة ميرتس في إطار سياسي واحد، قد تكون له كتلة ذات وزن

منذ صدور النتائج النهائية للانتخابات أيلول الماضي، لم يصدر صوت في حزب العمل، فيما غابت قيادته المتبقية عن وجهة وسائل الإعلام، وهذا يحدث لأول مرة، فقد «عدنا» هذا الحزب الذي بات يبعد خطوة أو أكثر عن نهايته، على الأقل بجلته الحالية، على أنه بعد كل هزيمة انتخابية، تستل السيوف على رئيس الحزب، «الذي قاد للفشل»، فهذا ما كان بعد انتخابات نيسان الماضي، ولكن هذا لم يحدث بعد انتخابات أيلول. وكما يبدو هذا مؤشر إلى إحباط من تبقوا في الحزب، والاستسلام لواقع الحزب، الذي لا يتسبب به رئيسه وحده، بل إنه نتائج سيرورات تراكمية بدأت بشكل خاص في النصف الثاني من سنوات التسعين وتراكمت لاحقاً. ففي انتخابات نيسان الماضي، تلقى حزب العمل ضربة قاصمة، بأن انهار تمثيله المباشر في الكنيست من ١٩ مقعداً حققها في انتخابات ٢٠١٥، ضمن تحالف «المعسكر الصهيوني»، إلى ٦ مقاعد في انتخابات نيسان، وكان الحزب برئاسة أفي غاي، الذي اعتزل السياسة بعد تلك الانتخابات، إذ وجهت له اتهامات بأنه قاد الحزب من دون تحالف، إذ رفض غاي التحالف مع حركة ميرتس. وقادت الانتخابات إلى انتخابات لرئاسة الحزب فاز بها عمير بيرتس، الذي انقلب على موقفه من قبل الانتخابات، ورفض هو الآخر التحالف مع ميرتس، واختار التحالف مع النائبة أورلي ليفي- إيكسيس، التي لم تنجح في اجتياز نسبة الحسم في انتخابات نيسان، ولكنها حققت قوة تعادل مقعدين برلمانيين، وواجه بيرتس انتقادات في الحزب، تبعتها استقالات، ومن أبرز الاتهامات أنه اتجه إلى خيار طائفي يهودي شرقي، بدلا من خيار تقارب سياسي مع ميرتس. وتلقى حزب العمل ضربة أشد في انتخابات أيلول، بأن حصل تحالفه على ٦ مقاعد، منها ٥ مقاعد لحزب العمل مباشرة، فقد زاد عدد الأصوات التي حصل عليها في أيلول بنحو ٢٢ ألف صوت، إلا أن هذه الزيادة ثبتت له المقعد السادس مع فائض طفيف.

ورغم هذه النتيجة، لم تقم ضربة على عمير بيرتس في صفوف الحزب، ولا مطالبات باستقالته، كما جرت العادة بعد كل انتخابات برلمانية، وباتت أشبه بطغوس ثابتة في حزب العمل الذي خال ٢٤ عاما تناوب على رئاسته ١٢ رئيس حزب، من بينهم ثلاثة رؤساء تم انتخابهم مرتين، في فترات متباعدة، وهم شمعون بيريس، وإيهود باراك، وعمير بيرتس. وهذا الهدوء ليس هدوءاً من قبل العاصفة، لأنه كما يبدو لم يبق في الحزب من يثير عاصفة كهذه، فالشخصيات المركزية التي عرفتها الساحة السياسية على مر السنين تلاشت، إما رحلت عن الدنيا، أو اعتزلت الحياة السياسية، أو أنها اختارت لها ماوى سياسياً آخر. وحزب العمل اليوم سيكون أمام ورطة مالية ستكبده عشرات الملايين، وسيضطر للتخلي عن الغالبية الساحقة من جهازه التنظيمي الوطني، وليس من المستبعد أن يستكمل عملية تصفية أملاك له، وهي عملية كان قد بدأها إيهود باراك في العام ٢٠٠٧، لتقليص العجز الحاصل في ميزانية الحزب، التي حصصها الأسد منها كانت من التمويل الرسمي من الكنيست، ومن ثم مداخيل من اشتراكات عضوية ومن تأجير عقارات.

هبوط في نسبة الطلاب في الجامعات الإسرائيلية مقارنة مع الدول المتطورة!

عدد الطلاب في كل المعاهد العليا ارتفع في السنوات الست الأخيرة بنسبة ٢٪ بينما ازدادت شريحتهم العمرية بنسبة ١٨٪

ارتفاع حاد في نسبة وأعداد الطلاب العرب في الجامعات الإسرائيلية فشل مخططات الحكومات في جذب الطلاب الحريديم إلى معاهد التعليم العالي*

الذين باتوا يعتقدون أنه يمكنهم كسب لقمة العيش من دون الحصول على درجة عملية». وقال تقرير الملائمة للجامعات، وقال تقرير مراقب الدولة إن ٧٨٪ من الحريديم الذين يحصلون على اللقب الأول في السنوات الأخيرة هم من الإناث. وهذا الفشل يأتي بموازاة فشل الحكومات، وخاصة حكومات بنيامين نتنياهو الأخيرة، في تطبيق الخدمة العسكرية الإلزامية على شبان الحريديم، والأهم هو الفشل في دفع رجال الحريديم إلى سوق العمل. ففي حين ارتفعت نسبة الرجال المنخرطين في سوق العمل في العامين ٢٠١٤ و٢٠١٥، حينما تراجعت مخصصاتهم الاجتماعية بقرار حكومة نتنياهو، التي كان الحريديم خارجها، فإن نسبتهم اليوم هبطت عن ٥٠٪ في سوق العمل، بعد أن أعادت حكومة نتنياهو الأخيرة لهم كل ما كانوا يحصلون عليه حتى العام ٢٠١٣. ويقول عميد كلية التصميم والابتكار في كلية الإدارة الدكتور غين ساس إن هناك ظاهرة من الشباب الذين يفضلون دراسات الببلوم التي ينهاونها خلال عامين، وليس الحصول على شهادة جامعية تستغرق أربع سنوات وأكثر. ويضيف أن الشبان الذين يخدمون في وحدة جمع المعلومات والاستخبارات «٨٢٠٠»، في الجيش يكونون قد اكتسبوا مهارات مهنية مطلوبة في سوق العمل، وهم يتجهون فور إنهاء خدمتهم العسكرية إلى أماكن عمل، تطلبهم وتفصلهم. وتؤكد البروفيسور ليلاخ ليف آري، المختصة بعلم الاجتماع في جامعة بار إيلان، أن الرجال أكثر جرأة على تغيير نمط الحياة، وخوض مغامرات في مجال الحياة، بقصد التنازل عن الدراسة الجامعية، في حين أن الفتيات يبقى يساور النساء، اللاتي يفضّلن الدراسة الجامعية لضمان مستقبل مهني أفضل لهن. وأضافت أن الشهادة قدت سحرها لدى الشباب،

وأحد التفسيرات للتراجع في نسبة الطلاب عامة، ونسبة الطلاب الذكور خاصة، هو الارتفاع المستمر في نسبة المتدربين المترمتين الحريديم، وأيضاً ارتفاع نسبة العرب، مقابل انحسار نسبة اليهود العلمانيين. إلا أن هذا التفسير الذي أوردته صحيفة «كالكايسيت»، يصدم أمام حقيقة واقع الطلاب العرب، الذين سجلوا في السنوات الأخيرة ارتفاعاً حاداً في المعاهد العليا الإسرائيلية، وبموازاة ذلك في استمرار تدفقهم على التعليم خارج إسرائيل، وخاصة في الضفة الغربية المحتلة، والأردن، ودول أوروبية عدة. ما يعني أنه في المستقبل سينعكس هذا الارتفاع على نسبة الحاصلين على شهادات جامعية، ليتبين أنها أعلى من نسبتهم في الجامعات الإسرائيلية. فقد قال تقرير أخير، لمجلس التعليم العالي الإسرائيلي، إن نسبة الطلاب العرب في الجامعات والكليات الإسرائيلية ارتفع في السنوات العشر الماضية، من ١٠٪ من إجمالي الطلاب، إلى نسبة ١٨٪ في العام الدراسي الماضي، وتبقى هذه نسبة أقل من الشريحة العمرية التي تتراوح ما بين ٢١٪ إلى ٢٢٪، عرب من بين اليهود (من دون القدس والجولان)، ولكن نسبة المتعلمين العرب ترتفع بعد الأخذ بالحسبان أكثر من ١٦ ألف طالب يتعلمون في الضفة والأردن وأوروبا.

ويقول مجلس التعليم العالي في تقريره إن عدد الطلاب العرب في الجامعات والكليات الإسرائيلية كان في العام ٢٠٠٨ حوالي ٢٤ ألف طالب، بينما عددهم اليوم ٥١ ألف طالب. وهذا يدل على أن الجامعات والكليات فتحت أبوابها بقدر أكبر أمام الطلاب العرب، وبالإمكان القول إنه في خلفية هذا أن عقبات كثيرة كانت في وجه الطلاب العرب في المعاهد العليا الإسرائيلية قد خفت، إذ تبين مؤسسسات التعليم الإسرائيلية أن دراسة العرب خارج البلاد يأتي على حساب الاقتصاد الإسرائيلي، وأيضاً على حساب ميزانيات المعاهد الإسرائيلية. ففي نهاية المطاف الغالبية الساحقة جداً من هؤلاء الطلاب يهونون دراستهم في الخارج، ويهودون إلى الوطن، ويجتازون الامتحانات الخاصة بالوزارات أو النقابات

وقد تنبّهت إسرائيل بعد العام ٢٠١٠، إلى أن عدد الطلاب في الأردن وحدها تجاوز في حينه ١٤ ألف طالب، وبالنسبة لها، فهذا يعني مئات ملايين الدولارات تخرج من الاقتصاد الإسرائيلي إلى الخارج. وبعد ذلك جاءت الجامعة الأميركية في جنين التي تستوعب قرابة ٥ آلاف طالب من فلسطيني الداخل، وفق التقديرات، إضافة إلى ٣ آلاف طالب يتعلمون في جامعة النجاح في نابلس وفي جامعة بير زيت وأيضاً في جامعة بيت لحم، في حين أن عدد الطلاب في الأردن هبط حالياً إلى محيط ألفي طالب. وبعد هذا يأتي آلاف الطلاب الذين يتعلمون في أوروبا، وبشكل خاص في أوروبا الشرقية وروسيا. ويقول التقرير إن نسبة التسرب من الجامعات بين العرب في حدود ١٠٪، إذ أنها بين الشبان العرب ١٤٪ وبين الشابات العربيات ٧٪، أما نسبة التسرب بين الطلاب اليهود عامة فهي في محيط ٧٪. وكانت القفزة أيضاً في الدراسة للقب الثاني، إذ ارتفعت نسبة الطلاب العرب من ٦٪ في العام ٢٠٠٨، إلى ١٤٪ في العام الدراسي الماضي، ولكن من ناحية عديدة فقد تضاعف العدد ثلاث مرات، من ٢٨٥٥ طالباً في العام ٢٠٠٨، إلى ٩٢٤٧ طالباً في العام الماضي.

كشفت تقرير لمراقب الدولة العام عن أن كل مخططات الحكومات الإسرائيلية لرفع أعداد الطلاب من المتدربين المترمتين الحريديم في الجامعات الإسرائيلية قد سجلت فشلاً ذريعاً، ولم يتحقق أي من الأهداف التي وضعتها الحكومة، ومن أهم أسباب هذا الفشل أن مدارس الحريديم ما تزال ترفض تطبيق المنهاج التعليمي الرسمي العصري، وتحظر دراسة مواضيع أساسية هامة، مثل الرياضيات، واللغة الإنكليزية، ومواد علمية. ويضطر طلاب الحريديم، الذين يريدون استكمال دراستهم الجامعية، إلى تلقي دروس في معاهد أخرى، ولكن من يميل منهم إلى مقاعد معاهد التعليم العالي، يضع مئات سنويًا، في الوقت الذين يسجلون فيه نسبة ٢٥٪ من الشريحة

قصة الفاشست اليهود الأوائل في فلسطين!

أوائل المجموعات اليهودية الفاششية تشكلت في «المعسكر التنقيحي» وهو عملياً الأب الروحي للتاريخي لليمين الاسرائيلي الحالي



أبا أحييمير.

الإيطالي في البلاد فُشلت، لذلك أرسل في كانون الثاني ١٩٤١ أحد رجاله للاتصال بالممثل الألماني في بيروت، هذه المحاولة أيضاً لم تتيسّر (إلى حد كبير بسبب اعتبارات مالية في وزارة الخارجية الألمانية)، لكنها جعلت الشرطة البريطانية تسرع عملية البحث عن شتيرن وأعضاء منظمته.

هل كانت الصلات الجريئة بين الحركة التنقيحية والأنظمة الفاشية مبنية على تعاطف حقيقي وعميق، أم فقط على شراكة المصالح في الحرب ضد سيطرة بريطانيا على البحر المتوسط؟ في حالة جابوتنسكي، الذي كان بعيداً عن الاشتراكية بالمعنى الماركسي، لكنه أصر على أهمية تطبيق قيم ديمقراطية ليبرالية، كان من المفترض أن تكون شراكة مؤقتة، لكن بالنظر إلى الخطاب والمقاتل والقائد والطروحات في الحلقة المغالية في «أرض إسرائيل»، ولاحقاً «الإتسل في إسرائيل»، فإن هؤلاء الآخرين رأوا في الفاشية دربا سياسية لا تُقعد بل دربا مرغوباً بها أيضاً.

في النهاية، في عام ١٩٤٢، تلاشت الفاشية اليهودية، بين فلورنتين والعلمين؛ وفي شباط من ذلك العام، في شقة صغيرة في حي فلورنتين بجنوب تل أبيب، تم اعتقال شتيرن على أيدي الشرطة البريطانية؛ في تشرين الثاني من ذلك العام، لحقت بجيوش المحور الهزيمة في شمال أفريقيا (معركة العلمين)، حتى لو لم تكن هذه بداية النهاية، كما قال ونستون تشرشل، فقد كانت نهاية البداية، تم صد الفاشية على المسرح العالمي، تراجعته وخفت وهجها بشكّل كبير. منذ عام ١٩٤٥، لعقود من الزمان، كانت الفاشية دماناً لا مكان لها في مجتمع سليم؛ لم تعد عطرًا مرغوباً فيه، بل رائحة سيئة يجب التخلص منها.

عنه في صحيفة «جبهة الشعب» والذي أثار غضب جابوتنسكي) قصير العهد أكثر؛ حتى أن بعض أعضاء الحركة احتجوا وسرّقوا علم الصليب المعقوف من القنصلية الألمانية في «أرض إسرائيل». من ناحية أخرى، استمرت روابط الصهاينة التنقيحيين مع نظام موسوليني حتى العام ١٩٣٨ على الأقل، عندما أصدر النظام قوانين عرقية مشابهة لقوانين العرق النازية.

إلى جانب طلاب المدرسة البحرية التابعة للحركة التنقيحية التي نشطت من ١٩٣٥ إلى ١٩٣٧ في مدينة تشيفيتفيا تحت رعاية النظام الفاشي، كان هناك شبان آخرون من التنقيحيين الذين اكتسبوا المعرفة والتعليم في جامعات إيطالية. أحدهم كان تسفي كوليتر، الذي نشر في نهاية دراسته كتابه «موسوليني: شخصيته ونظريته»، والذي تضمن، بالإضافة إلى سيرة ذاتية تمتدح الزعيم، مجموعة مختارة من رسائله (على الرغم من أن إقامته في إيطاليا لم تمنح كوليتر من الانضمام للجيش البريطاني لاحقاً). وثمة خريج آخر من جامعة فورنسا في ذلك العقد كان أبراهام شتيرن؛ بعد عودته إلى البلاد، تقدم في صفوف الإيتسل، ولكن عندما اندلعت الحرب العالمية الثانية ترك المنظمة وشكل منظمة منفصلة تسمى «الإتسل في إسرائيل» (لاحقاً، ليحي).

على المستوى الأيديولوجي، تصوّر شتيرن في كتاباته وفي «بادئ البعث» التي صاغها، بعثاً قومياً يتلّام جيداً مع النماذج الفاشية في ذلك الوقت (ولو أنها بصيغة رومانسية للغاية)؛ على المستوى العملي، سعى شتيرن إلى التعاون مع قوات المحور في الحرب ضد البريطانيين؛ محاولته الاتصال بالوفد

والززال الذي تلاها، وسواء أكانوا قد تحرروا حديثاً من جيوش ألمانيا أو الدولة النمساوية-الهنغارية أو روسيا، أو كانوا بين إخوتهم الأصغر سناً، مثل معاصريهم الذين بقوا في أوروبا، فقد كانوا أيضاً الجيل الذي شوّهته الحرب العظمى.

إن مزيج الاقتصاد المتعثر، ومجتمع الجماهير ذي البنية الحزبية السياسية الحديثة (كما كانت الحال في المجتمع العبري)، ومجتمع قومي يتنافس مع مجتمع قومي مجاور، وخيبة الأمل مما بدا كضعف المؤسسة السياسية القائمة والثقة المحدودة في قدرة السلطات على توفير الحماية والدعم للسكان - هذا المزيج دفع نحو البحث عن إجابات سياسية جديدة. ومثلما في أوروبا، كان هناك من وجد البديل في الفاشية. وبالتدريج، تشكلت مجموعة فاشية في المعسكر التنقيحي (عملياً، الأب الروحي التاريخي لليمين الاسرائيلي الحالي- المحرر).

كانت البداية متواضعة؛ مثل العديد من الآخرين في منتصف عشرينيات القرن الماضي، فإن إيتمار بن أفني، ابن اليعيزر بن يهودا ورئيس تحرير صحيفة «دوار هيوم»، عجز عن المودة والإعجاب بموسوليني وممارساته («رجل استثنائي»، كما وصف بن أفني موسوليني بعد سنة من وصوله إلى السلطة، «روح لن تنجلي للعالم سوى مرة واحدة في القرن، إن لم يكن أكثر»). على عكس الآخرين، تمنى أن يكون قائداً قوياً وقوياً للمستوطنة اليهودية في إسرائيل ورأى مثل هذا القائد في شخص رئيس جابوتنسكي. بموازاته، كان هناك كاتب مبتدئ بدأ حياته السياسية والصحافية في الأوساط الاشتراكية وفي جريدة «يوغويل هتسغير»، وكتب عموداً دورياً في «دوار هيوم»، أواخر عشرينيات القرن العشرين بعنوان «من مفكرة فاشستي»؛ كان اسمه أبا أحييمير.

وجنباً إلى جنب مثقف آخر شعر بخيبة أمل من الأوساط الاشتراكية، هو كاتب وشاعر يدعى أوري تسفي غرينبرغ، وطبيب وكاتب اسمه يهوشع هاشل ييفين، شكل أحييمير مجموعة من الشباب المعروفة باسم «تحالف البلطجية»، والتي تهدف إلى رفع شأن القومية بين الشباب، وأفكار هذا الثلاثي - الذي قاد الفصيل «المغالي» في الحركة التنقيحية- وجدت لها تعبيراً في صحافة تلك الفترة؛ بعد فترة من إدارة وتحرير «دوار هيوم» -في أواخر عشرينيات القرن العشرين- أقاموا في عام ١٩٣٠ جريدة «الشعب» (التي أصبحت في العام ١٩٣١ «جبهة الشعب»). كانت رؤيتهم للعالم تمشي دائماً على حافة

الأزمة والتهديد المستمر للمستوطنة اليهودية والمشروع الصهيوني. كان اليهود بشكل عام والنهائية بشكل خاص ينظرهم صحياناً تاريخيين في أوروبا وفي «أرض إسرائيل». لقد رأوا مهد ولادة حركتهم في «الساحات الضالجة بالصمت» في الحرب العالمية الأولى، على حد تعبير ييفين؛ وفقاً لذلك، احتقروا الليبراليين والمعتدلين «النايبيين» وطالبي التسوية مع العرب والبريطانيين. وتمجيد العنف السياسي - خاصة ضد الاشتراكيين والشبوعيين، ولكن أيضاً ضد الليبراليين والمعارضين السياسيين عموماً - امتزج جيداً مع إعجابهم بحلقات اليمين المتطرف في أوروبا. لم يهتموا بإخفاء تواقهم لزعيم واحد أعجبوا به؛ في مؤتمر الحركة التنقيحية في فيينا في صيف ١٩٣٢، اقترح عضو آخر في المجموعة، فولفغانغ فون فيزل، إعلان جابوتنسكي قائداً مطلقاً غير محدود الصلاحيات (جابوتنسكي من جانبه رفض الاقتراح).

تم حل «تحالف البلطجية» في أواخر عام ١٩٣٣، بعد اتهام أحييمير واثنين من النشطاء التنقيحيين (تسفي روزنبلات وأبراهام ستافسكي) بقتل حاييم أروسلووزوف في حزيران من العام نفسه. وتمت تبرئة أحييمير من التهمة، لكنه أدين بالتنظيم غير القانوني وحكم عليه بالسجن لمدة عامين؛ كذلك أغلقت جريدتهم وتوقفت عن الصدور.

بين فلورنتين والعلمين

لم ينجح «تحالف البلطجية» إلا لفترة قصيرة، وكان تأييده الجزئي للسياسة هتلرية في ألمانيا في ربيع ١٩٣٣ (المعجز

القضائي بأكمله، وتنظيم الاقتصاد على نحو منسجم، إذا جاز التعبير، والسعي وراء أعداء حقيقيين أو متخيلين من الداخل، ومعسكرات اعتقال، وإعدامات جماعية وتعبئة وتجنيد الأمة بأكملها. وأخيراً الحرب الخارجية التي تؤدي إلى دمار كامل. وبالفعل، فقد كان حزب موسوليني الفاشي وحزب هتلر الاشتراكي- القومي والمنظمتين الفاشيتين الوحيدتين اللتين نجحتا بالتبلور، وتحشيد جمهور مؤيد جدي لهما وفرض سيطرة سياسية، والوصول إلى السلطة، وإنشاء نظام جديد، وفي النهاية قيادة بلديهم- اللذين قاما بضم إليهما وأضرا بها من الداخل - وصولاً إلى حرب فظيعة (كانت ألمانيا وإيطاليا هما الدولتان الوحيدتان اللتان وصلت فيهما مثل هذه الحركات إلى السلطة بشكل مستقل؛ فحكومات الدمى التي أنشأها المحتلون في أوروبا، بقيت على قيد الحياة فقط على حراب القوات المسلحة الإيطالية والألمانية، وانهارت فور طرد تلك القوات).

ومع ذلك، في الفترة ما بين الحربين العالميتين، تم إنشاء وتشغيل العديد من المجموعات والحركات الأخرى (بشكل أساسي في أوروبا ولكن أيضاً في الخارج) وفقاً للنموذج الفاشي - المجموعات التي سعت إلى تلبية الاحتياجات المماثلة وتنفيذ نماذج مماثلة في بلدانهم المختلفة. «والركست» في بلجيكا بقيادة ليون دغرل، و«المجموعة الوطنية» النرويجية التابعة لكوبلزنغ، وصليب السهم، المجري، و«فيلق الملك مايكل» التابع لكورنيليو كودريانو في رومانيا، و«كتيبة بريم ودي زيرو» في إسبانيا، واتحاد الفاشيين البريطانيين» الذي أقامه أوسولد موسلي - هذه مجرد أمثلة قليلة من الحركات التي لم تعمل فقط بأنماط وبأساليب موسوليني وهتلر، بل سعت أيضاً إلى إنشاء أنظمة مماثلة في بلدانها لكل واحدة من الحركات المذكورة خصائص فريدة واعتمدت كل منها إستراتيجية سياسية مختلفة بعض الشيء، وفقاً للنماذج السياسي وهيكل النظام والرموز الاجتماعية التي عملت في داخلها؛ ولكن لم ينجح أي منها كتنظيرتها في إيطاليا وألمانيا. ومع ذلك، فقد تشاركت جميعاً بما يسميه العلماء «الفاشية العامة»، في الواقع، كانت الفاشية في عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضي ظاهرة سياسية برزت وعملت في كل مجتمع حديث كان يعاني من أزمة عميقة، من أولئك الذين كسبوا بعد الحرب العالمية الأولى.

من مفكرة فاشستي

مقارنة بالربع المستمر للجهة الغربية في الحرب العالمية الأولى أو المعارك الدامية في أوروبا الشرقية خلال تلك الحرب وإنشاء الاتحاد السوفييتي بعد ذلك مباشرة، كانت هوامش الإمبراطورية العثمانية هائلة نسبياً. لكن أهوال الحرب، وتحكك النظام السياسي القديم والاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية التي أعقبت ذلك، لم تفوت أرض إسرائيل في ذلك الوقت؛ من التعبية الجماعية ومصادرة الممتلكات ونفي مجموعات سكانية كاملة، مروراً بالحرمان والجوع والقتل والاعتقالات الواسعة النطاق والانهايار الكامل للنظام الذي حكم على مدى أجيال واستبداله بنظام إمبريالي جديد، والسذي احتفظ ببعض ملامح النظام القديم، ولكنه سرع أيضاً عمليات التحديث في المجتمع والاقتصاد والسياسة.

بالإضافة إلى التغييرات المحلية في «أرض إسرائيل» (فلسطين) جاءت موجات كبيرة من الهجرة، كانت هناك موجة هجرة من أوروبا إلى المستوطنة اليهودية في البلاد، وكما هي الحال مع أي مجتمع مهاجر، جلب المهاجرون الأوروبيون معهم عيون ثقافية وأفكار سياسية مكتسبة في بلدانهم الأصلية. إبان وسائل الاتصال التي تطورت وتسرعت في ذلك الوقت (الهاتف، التلغراف، الصحف)، وكذلك الروابط السياسية بين أوروبا والبلاد وحرية الحركة النسبية قد مكنت بل وشجعت تدفق الأفكار بين الشواطئ الشرقية والشمالية للبحر الأبيض المتوسط. علاوة على ذلك، كان عدد قليل من المهاجرين الأوروبيين الذين أتوا من وسط وشرق القارة في عشرينيات القرن العشرين من الشباب «خريجي» الحرب العالمية الأولى

تعريف:

فيما يلي ترجمة لأهم مقاطع دراسة نشرها الباحث الإسرائيلي دان تامير في جريدة «هآرتس» حول قصة أوائل اليهود الفاشست في فلسطين والذين تأثروا إلى حد بعيد بأفكار الفاشية في أوروبا إبان أعوام ما بين الحربين العالميتين وكانوا في معظمهم من «المعسكر التنقيحي» الذي يعتبر من ناحية تاريخية بمثابة الأب الروحي لليمين الاسرائيلي الحالي.

وتامير هو محاضر في قسم السياسة ونظرية الحكم في جامعة بن غوريون في النقب، ومعد «عرافا» للدراسات البيئية. خريج قسم الدراسات الإسلامية والشرق أوسطية في الجامعة العبرية - القدس، تشمل اهتماماته البحثية الفاشية والحركات اليمينية المتطرفة، ودور البيئة في النزاعات العنيفة، وعمل في السابق كمراسل ومحرر للشؤون الخارجية في «هآرتس».

سيطر مزيج من الحيرة والرعب على الكثيرين في إسرائيل وفي جميع أنحاء العالم خلال الحملة الانتخابية قبل الأخيرة، أمام شريط فيديو دعائي عرضت فيه وزيرة العدل التابعة لدولة إسرائيل (ايليت شاكيد) نفسها مع قارورة عطر تحمل علامة أيديولوجية مميزة. كانت الفكرة محببة بشكل عام، والرسالة واضحة؛ ما يري في خصوصها كرائحة تحيط بها، هو ليس فاشية، بل حكم سليم وحكومة ثابتة، الفيديو، كما هو معروف، لم ينفذ حملة دعائية ووزارة العدل، التي لم يتجاوز حزبها نسبة الحسم (المقصود خلال انتخابات نيسان ٢٠١٩). ومع ذلك، أثار مرة أخرى العديد من الأسئلة ذات الشأن التاريخي والمعاصر، ما هي رائحة الفاشية؟ هل من الممكن أن رائحة الفاشية أصلاً؟ هل سبق أن كانت مرة فاشية في إسرائيل؟ وإذا كان الأمر كذلك هل يمكن أن تعود اليوم؟

يوجد لدى اليسار الشبوعي ميل للعثور على الفاشية في أي مظهر من مظاهر القومية، أو، على الأقل، النظر إلى الفاشية على أنها صورة متطرفة (وحتمية، وفقاً لهذا المنهج) للراسمالية الحديثة. من ناحية أخرى، في الأوساط اليمينية المشاركة، فإن «الفاشية» هي لعنة يجب تجنبها، نوع من الشبهة المستمرة التي ينبغي التخلص منها؛ وإعلان العطور المشار إليه هو مثال على ذلك.

ولكن ما هي الفاشية؟ ما الذي يميزها وبماذا تختلف عن تيارات سياسية أخرى في اليمين؟

في العام ٢٠٠٤، عدّ روبرت باكستون، في كتابه «تشریح الفاشية»، سبع خصائص قد تحدد جميعها ملامح شخصية الفاشية كأيديولوجية وكممارسة سياسية (لقد ترجمت الكتاب إلى العبرية، ونشر في عام ٢٠٠٩ من دار «عليات غاغ»). هذه الخصائص هي: الثقة بسمو المجموعة - الوطنية والإثنية - على كل حق للفرد وإخضاع الفرد لها؛ الاعتقاد بأن المجموعة المعنية هي ضحية لمجموعات أخرى وبالتالي لديها مبرر لاتخاذ أي إجراء ضد أعدائها (داخليين أو خارجيين، حقيقيين أو متخيلين)؛ الخوف من تعرض المجموعة للإيذاء بسبب نزعات ليبرالية أو تأثيرات «أجنبية» من خارجها؛ الحاجة إلى تكثف واثق لمجتمع قومي أكثر «نقاء» سواء بالرضى أو بالعنف؛ التمسك بحق المجموعة في السيطرة على الآخرين دون أية قيود بشرية، وهو حق يمنح للمجموعة بسبب تفرداها أو مواهبها؛ شعور بأزمة خطيرة لا يمكن لأي حل تقليدي توفير إجابة عليها؛ الحاجة إلى سلطة القائد الواحد الوحيد - وأخيراً، إطاعة القائد انطلاقاً من الإيمان بأن لديه رؤى أو قدرات خارقة للطبيعة. ميزة أخرى يجب إضافتها هي المقاومة القوية للاشتراكية بجميع أشكالها، وهي ميزة كانت واضحة في ممارسة الحركات الفاشية التي عملت في النصف الأول من القرن العشرين، حتى لو لم يكن ذلك في أيديولوجيتها المعلنة.

إن أكثر التماثلات مع الفاشية شيوعاً هي الأنظمة التي كان يترأسها بنيتو موسوليني وأدولف هتلر؛ عصابات «السرب» وفرق الصاعقة الممثلة بقمصان سوداء أو بنجمة اللون، ومسيرات جماهيرية حاشدة، وإخضاع مؤسسات إعلامية مستقلة للسلطة، والقضاء العملي على الهيئة التشريعية، والإطاحة بالنظام

ماذا بقي من الفاشية اليهودية بعد ٨٠ عاماً؟

وبعد استيلاء مناجيم بيغن على اليمين في البلاد، قلل نشاطه السياسي إلى حد كبير؛ أصبح أحييمير أحد المحررين الرئيسيين للموسوعة العبرية، وانتقل ييفين إلى الانشغال بالفكر الديني والروحي، بينما أصبح كوليتر منتجاً سينمائياً في الولايات المتحدة. وفي الوقت نفسه، اكتسبت الحركات الفاشية، مثلها في ذلك مثل جميع الحركات السياسية الحديثة، مؤيديين جددًا ولكنها خسرت أيضاً جماهير قديمة.

يواجه العالم حالياً أزمة بيئية واقتصادية غير مسبوقه، وقد تؤدي بدرجة احتمال عالية، إلى الفقر والعوز والضائقة على نطاق واسع. الملايين الذين كان لديهم في العالم الصناعي أمل بمستقبل أفضل، يروته يتلاشى، مع انتهاء عصر الرخاء والازدهار والنمو؛ في نصف القرن الماضي، وصعدت موجات الهجرة العالمية وتعميق الفجوات الاقتصادية وعدم المساواة الاجتماعية. الناخبون والمواطنون الساخطون الذين تعبوا ليس فقط من هذا البرنامج السياسي أو ذلك، بل من أنظمة سياسية بأكملها، عدهم غير قليل. هل سيتم توجيه خيبة الأمل من النظام في اتجاه فاشية متجددة؟ هذا أمر وارد الحدوث، حتى لو كانت خصائصه مختلفة جزئياً عن خصائص الفاشية القديمة.

بعض عناصر الفاشية الكلاسيكية موجودة معنا في إسرائيل أيضاً. وقد يخلق مزيج من أزمة دستورية حرجة، وتهديد قومي استثنائي، ووضع اقتصادي صعب، وظهور زعيم صاحب كاريزما وعديم الكوابح، فاشية جديدة في البلد. لم نصل إلى هناك بعد، لكن من الممكن أن نكون في الطريق المؤدية إليه.

لقد تم طرد وزير التعليم، الذي يطالب بوزارة الدفاع (نفتالي بينيت)، من الكنيسة بعد أن حقق نجاحاً جزئياً بين ناخبيه، الذين لم يتأثروا بالخطر الذي كان يحاول تسويقه لهم. وبين الجنرالات الذين يرغبون في الوصول إلى السلطة، من الصعب العثور على زعيم قادر على حيز حركة حازمة من الأشخاص المستعدين للتضحية بأنفسهم فقط بسبب قوة شخصيته. لقد حققت بعض المجموعات الصغيرة ذات الخصائص النازية بعض النجاح في الانتخابات الأخيرة، لكن توجد لدى الكهانيين مشكلة صغيرة؛ لقد مات زعيمهم منذ أكثر من ربع قرن.

مرجل يغلي

من الصعب، كما نعلم، وضع توقعات للمستقبل. في إسرائيل، يمكن أن يكون الأمر خطيراً أيضاً. عندما نشر كتاب عزري فايل «يوم أطلقوا النار على رئيس حكومة» العام ١٩٩١، اعتبر ذلك مزحة في أحسن الأحوال، أو سخزية سوداء في أسوأ الأحوال؛ بعد أربع سنوات، أصبح القتل حقيقة واقعة. بين البحر والنهر، ما «لا يمكن تصوره» في مرحلة ما - يظهر لاحقاً كقابل جدا للتحقق.

ومع ذلك، من المهم عدم اعتبار الحركات الفاشية تهديداً متجانساً وفوق تاريخي؛ مثل كل شيء آخر في عالمنا، فهي أيضاً في تقلب مستمر. فمن ناحية، يتغير الناس ويغفرون رأيهم؛ مثلاً، الدكتور فولفغانغ فون فيزل، الذي دعا جابوتنسكي إلى تولي سلطات دكتاتورية غير محدودة، بدأ نشاطه السياسي في عشرينيات القرن العشرين داخل حركة المزراحي،

التجربة السياسية الإسرائيلية اليوم، الأول هو الشعور بأزمة حادة وحاسمة لا يمكن لأي حل تقليدي مواجهتها. من الممكن تماماً أن تؤدي الأزمات

المستمرة التي يرزح فيها الوعي السياسي الإسرائيلي لعقود، إلى خلق إحساس بوجود أزمة حادة وخطيرة وخاصة، إن حالة الطوارئ المستمرة (الدستورية وعلى مستوى الوعي) تخفف من حالة الذعر؛ عندما تسقط الصواريخ بالنظام في مناطق من البلاد، فإنها تصبح أيضاً روتينية، وإن كانت قاتلة. في الوقت نفسه، تتآكل المؤسسات السياسية الإسرائيلية ببطء؛ من ناحية، في غياب دستور، لا يمكن تعليق عملها، بل تغييرها تدريجياً فقط؛ من ناحية أخرى، فإن البدائل التقليدية (الاجتماعات، الجمعيات، الشركات الخاصة، التيارات، ساحات الاحازمات) تحل محل الدولة في العديد من

المجالات. هذه البدائل - وهي أيضاً جزء من خصخصة المجتمع الإسرائيلي - تقدم مجموعة متنوعة من الحلول على مختلف المستويات لاحتياجات الاجتماعية والسياسية لمختلف شرائح الجمهور الإسرائيلي.

ثمة ميزة أخرى مفقودة هي الحاجة إلى سلطة زعيم فردي وعبادة وتقديس قدراته. أولاً، أحد الأشياء التي تميز المجتمع الإسرائيلي - ولهذا، ربما، يجب على المرء أن يشعر بالامتنان لجذور عميقة في التقاليد الاحازمية والشريعة - هو التشكيك بالسلطة وغياب الطاعة العمياء لشخصية فردية. ثانياً، القمة مقفرة تماماً. «القائد القوي» المحاط بالشبهات، والذي يخاطب مؤيديه وخصومه بسلاسة، صحيح أنه يظهر ميولاً استبدادية وشعبوية، لكنه يبدو في سنه المتقدمة كمن يحاول أكثر التهرب من الملاحقة القضائية - حتى بثمن الفساد والإفساد - وليس كمن يحاول بناء حركة جماهيرية جارفة.

في اليمين الإسرائيلي اليوم، يمكن تمييز بعض ملامح الفاشية المذكورة أعلاه بوضوح.

هناك عدد غير قليل لدينا ممن يؤمنون بسمو الأمة على كل حق للفرد ووجوب خضوع الفرد لها؛ بدءاً بالسجود لظوم الخدمة العسكرية، مروراً بالمطالبة بإخضاع جميع قوانين الأحوال الشخصية للمؤسسة الاحازمية ووصولاً إلى ازديار من يخافون الهجرة. كذلك، فالاعتقاد بأن «اليهود» في البلاد هم ضحايا الجماعات الأخرى لا يتطلب البحث عنه جهداً؛ الاستخدام النفسي لقتل الملايين في الحرب العالمية الثانية في أوروبا ونموذج «القلة ضد الكثيرين» هما عذران شائعان هنا لاستخدام دولة إسرائيل القوة العسكرية المفرطة.

المخاوف من تآكل «القيم القومية» الفريدة أمام القيم الليبرالية الكونية أو التأثيرات «الأجنبية» ليست غائبة في الأخرى عن لوائح اليمين الإسرائيلي، سواء من خلال مواقف سلبية من «صندوق إسرائيل الجديد» أو «الحكومات الأجنبية» أو «المنظمات الدولية» أو بواسطة مشاريع فاعلة لـ «تعزيز الهوية اليهودية» بين السكان. كذلك، فإن الحاجة إلى مجتمع «أكثر نقاء» جلية؛ بدءاً من مخاوف «الذوبان» لدى زعران حركة «الهافا» وأصحاب البذلات الرسمية على حد السواء؛ العداء الصريح لطالبي اللجوء ووصم «اليسار» ليس كمعارض سياسي داخل المجتمع، ولكن كعميل أجنبي. وأخيراً، فإن الإيمان بحق الشعب المختار في السيطرة على الآخرين بلا حدود نراه كل يوم، منذ أكثر من نصف قرن، في الضفة الغربية وغزة.

مع ذلك، لا تزال بعض السمات المهمة للفاشية الكلاسيكية غائبة عن

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع

وزارة الخارجية النرويجية



THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY
TO THE PALESTINIAN AUTHORITY

محتوى المشهد الاسرائيلي لا يعكس بالضرورة
موقف وزارة الخارجية النرويجية

تابعونا على الفيسبوك

facebook
http://tiny.cc/ywgg4

وقفاننا على اليوتيوب

You Tube
http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب: 1959

هاتف: 2966201 - 2 - 00970

فاكس: 2966205 - 2 - 00970

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدار» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة

أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي